الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed Boudiaf M'SILA
جامعة محمد بوضياف المسيلة
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العنوان:

أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية

دراسة حالة – ولاية مسيلة –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:
الغربي سماح

إشراف الدكتورة:
كتاب حياة

لجنة المناقشة

1. خضور أمال	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا
2. د. كتابة حياة	أستاذ مساعد (أ)	مشرفا و مقررا
3. بلفيطح ريمة	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا

السنة الجامعية 2014-2015

شكر وعرفان

قـــال الله تعـــالى:(لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) سـورة إبـراهيـم من الآيـــــة "07".

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا الذي كان له الفضل وعطاءه كريما بحمده لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إتمام هذا العمل الذي نسأله

أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي الفاضلة

والمشرف علي : كتاب حياة.

والتي لم تبخل علي بنصائحها وإرشاداتها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمسيلة.

وإلى دفعة 2015/2014 ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى عمال و إداريي

قسم محاسبة وتدقيق.

الغربي سماح

الإهداء

إلى من نزلت فيهما الآية الكريمة: بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

"ووصينا الإنسان بوالديه، حملته أمه وهنا على وهن، وفصاله في عامين. أن اشكر لي

ولوالديك إلي المصير".

سورة لقمان الآية 14

إلى من كان الدليل المنير, إلى من أعطى ولم يطلب, إلى من تمنى لي أكثر مما تمنى لنفسه, إلى من تمنى وصولي إلى هنا ولم يشهد ذلك، إلى أغلى الناس:

إلى روح **والدي** الطاهرة

- رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه -

إلى ضياء قلبي وسر أخلاقي، إلى البسمة الدائمة، إلى من كانت سندا وعونا وطاقة وحنانا...

إليك يا أغلى أم - حفظك الله -

إلى إخوتي الأعزاء؛ إلى من منحوني الثقة, الحب والقوة:

لخضر، حمزة، مسعود، فاروق، نبيل

إلى أخواتي العزيزات: يمينة، منيرة، سمية، مريم

حنان، خديجة،فاطمة.

- حفظكم الله لأسركم -

وجميع أولادهم حفظهم الله تعالى ورعاهم.

وجميع صديقاتي :آمنة، ماجر، عواطف، فاطمة، عيشة، هدى، رزيقة.

إلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

إلى كل من تشرفت بمعرفتهم خلال سنوات الدراسة.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي, و أقول للأجيال القادمة:

• انظر إلى من دونك في الدنيا تسترح

وانظر إلى من فوقك في العلم تجتهد •

فهرس المحتويات

شكر و عرفان II

إهداء III

فهرس المحتويات IV

فهرس الجداول VI

فهرس الأشكال VII

مقدمة عامة: أ

الفصل الأول: المعلومات المحاسبية و خصائصها النوعية

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية 9

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية 9

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي: 18

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية 26

المطلب الأول:جودة المعلومات المحاسبية 26

المطلب الثاني:الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية 27

المطلب الثالث: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية 36

الفصل الثاني: التقارير المالية وجودتها

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية وجودتها 41

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية 41

المطلب الثاني: جودة التقارير المالية 60

المطلب الثالث: العلاقة بين الخصائص النوعية وجودة التقارير المالية 62

المبحث الثاني: التقارير المالية في البنوك التجارية 66

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية 66
المطلب الثاني: التقارير المالية في البنوك التجارية 68
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
المبحث الأول: الوسائل والأساليب المستخدمة في وصف وتحليل عينة الدراسة 84
المطلب الأول: أداة الدراسة 84
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية 85
المبحث الثاني: نتائج الدراسة 87
المطلب الأول: خصائص الديمغرافية للاستبيان 88
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 91
الخاتمة 110
قائمة المراجع 113
الملحق 118
الملخص 133

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أوجه الاختلاف بين المعلومات والبيانات المحاسبية	12
1-2	قائمة المركز المالي	17
2-2	قائمة الدخل	74
3-2	قائمة التدفقات النقدية	75-76
4-2	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	77
1-3	مقياس ليكرت المعتمد في الدراسة	85
2-3	العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية	85
3-3	جدول الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	91
4-3	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	89
5-3	جدول يبين قيمة المعامل لمحاور أداة الدراسة	90
6-3	جدول يبين اختبار التوزيع الطبيعي	91
7-3	جدول تحديد درجة الموافقة	92
8-3	جدول عرض تحليل إجابات أفراد العينة في المحور الأول	93
9-3	جدول اختبار الفرضية الأولى	94
10-3	جدول عرض تحليل إجابات أفراد العينة في عبارة خاصية قابلية للفهم	95
11-3	جدول عرض تحليل إجابات أفراد العينة في عبارة خاصية الإفادة	97
12-3	جدول عرض تحليل إجابات أفراد العينة في عبارة خاصية الملائمة	99
13-3	جدول عرض تحليل إجابات أفراد العينة في عبارة خاصية الموثوقية	101
14-3	جدول اختبار الفرضية الثانية	102
15-3	جدول عرض تحليل إجابات أفراد العينة في عبارة خاصية الثبات	103
16-3	جدول عرض تحليل إجابات أفراد العينة في عبارة خاصية القابلية للمقارنة	105
17-3	جدول اختبار الفرضية الثالثة	107

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	دور تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبي	10
2	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	29
3	أنواع التقارير المالية الأساسية والاضافية	45

مقدمة:

بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وأصبح ينظر إلى المحاسبة المالية كنظام هدفه الرئيسي إنتاج وتوصيل المعلومات والتي يجب أن تتوفر على بعض الخصائص التي تنعكس نتائجها على التقارير المالية، لذا لجا المهتمون بالسياسة المحاسبية إلى وضع صفات وسمات خاصة بالمعلومة المحاسبية سميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

كان أول صدور للخصائص النوعية في القائمة رقم (02) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accointing Standard Bboardلسنة 1980 والمتعلق بالخصائص النوعية التي ينبغي أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والأسس التي ينبغي استخدامها للحكم على فائدة تلك المعلومات. وقد حدد البيان المذكور مجموعتين من الخصائص النوعية، الأولى تمثل الخصائص الأساسية وهي تشتمل على نوعين الأولى الملائمة وتتضمن التوقيت المناسب والقيمة الإسترجاعية والقيمة التنبؤية، وثانية الموثوقية والتي تتضمن على الصدق بالعرض والقابلية للتحقق والحيادية. أما المجموعة الثانية فهي الخصائص الثانوية وهي القابلية للمقارنة والثبات.

تعتبر البنوك عصب الحيا ة الاقتصادية المعاصرة ، والتي لها دور وتأثير فعال في التنمية وإدارة العملية الاقتصادية، وإن من بين العوامل التي تحكم استمرار ونجاح عمل هذه البنوك والمؤسسات المالية وتقدمها هو اعتمادها إلى حد كبير على دقة تنظيمها الداخلي بصفة عامة وعلى وجد أنظمة فعالة محكمة للمحاسبة والرقابة وتقييم الأداء بشكل يضمن انتظام انجاز أعمال ودقة وصحة المعلومات والبيانات المالية وكذا توفير المعلومات التي تحتاجها عن مجمل نشاط البنك في مختلف أقسامه وفروعه.

كما تعتبر التقارير المالية المخرجات الرئيسة للنظام المحاسبي البنكي، وهذا يعني أهمية الأرقام التي تحتويها باعتبارها تلخيص لكم هائل من الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة. إذ يجب أن تشمل تلك التقارير على كافة المعلومات المحاسبية التي تمكن المستخدمين لهذه التقارير من ترشيد عملية اتخاذ القرار، كما تتضمن معلومات تمثل المركز المالي بعدالة وتساعد في تقييم الأداء.

تتمثل أهمية جودة التقارير المالية في كون المستخدمين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم، وخاصة المستثمر ين الذين يؤسسون خبراتهم الاستثمارية بناء على هذه التقارير المالية، الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة

والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصحة والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. فمستخدمو المعلومات المحاسبية يتساءلون عن المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد والوثوق بهذه المعلومات، حيث أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المحاسبية تستند لمفاهيم ومبادئ قد تشوبها الكثير من العيوب والتقديرات التي تجعلها أقل موثوقية وملائمة.

تعد المعلومات المحاسبية الحجر الأساسي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، باعتبارها المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، وتكون في شكل قوائم وتقارير مالية، إلا أن التطبيق العملي في إعداد التقارير المالية يواجه العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تنعكس على القوائم المالية للبنك. ولهذا لجأ المهتمون بالسياسة المحاسبية إلى تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بسبب عدم إمكانية إخضاعها للتقدير الكمي الرقمي أصبحت عرضة للانتقاد، كونها قد تعني مزيدا من التحيز واختلاف في الجوهر وفي الشكل، وبالتالي تقليل من درجة مصداقيتها واعتمادها، وخاصة في ضوء الانتقادات التي توجه للقوائم المالية.

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي:

ما أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية في البنوك التجارية؟

ومن هذا السؤال الرئيسي تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة؟
- ما مدى تأثير الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية؟
- ما مدى تأثير الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية؟

فرضيات البحث:

ومن أجل الإجابة على الأسئلة السابقة يمكن الاقتراح مجموعة الفرضيات وهي كالتالي:

- تحرص البنوك على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية.
- تؤثر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بدرجة عالية على جودة التقارير المالية .

- تؤثر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية بدرجة عالية على جودة التقارير المالية .

المنهج المتبع:

الجانب النظري : تم استخدام المنهج الاستنباطي التحليلي اعتمادا على الدراسات السابقة المتوفرة والكتب والدوريات والمقالات والمجلات العلمية.

الجانب التطبيقي: تم استخدام الاستبيان أعد لهذا الغرض، اختيرت عينة من المديرين والمحاسبين وعمال البنوك التجارية، وحللت الإجابات باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

مبررات اختيار الموضوع:

- الأهمية الحالية والمستقبلية التي يكتسبها موضوع البحث.
- أهمية موضوع الدراسة بالنسبة لمستخدميه، والدور الفعال الذي تقدمه لهم.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.

أهداف البحث:

- دراسة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- دراسة التقارير المالية وجودتها في البنوك التجارية.
- قياس مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية
- الوقوف على الجوانب الفكرية للمعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية.
- إظهار مدى التزام البنوك بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.
- دراسة موضوع جودة التقارير المالية وأهمية بالنسبة إلى مستخدميها.
- معرفة أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية.

الحدود الزمنية والمكانية:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في البنوك التجارية في مسيلة (BDAR-LCNB-CPA-BNA)وكذلك في بوسعادة (BDAR-CBA).

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من شهر مارس إلى غاية شهر ماي2015.

وما تجدر الإشارة إليه أن هناك عدد معين من البحوث، حسب اطلاعنا تناولت بعض محاور الموضوع سواء بالطريقة المباشرة أو غير مباشرة،والتي كانت دون شك عونا لنا في إعداد هذه المذكرة. وتتمثل هذه الدراسات في:

1 -دراسة ناصر محمد علي المجهلي، "خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.

2 -دراسة أكرم علي الشامي، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، السنة الجامعية2008-2009 .

3 -دراسة لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي "، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012.

وأثناء إجرائنا إلى هذه الدراسة واجهنا عدة صعوبات نذكر منها:

- قلة المراجع التي تطرقت لموضوع جودة التقارير المالية في البنوك التجارية.
- صعوبة قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل كمي.
- التجاوب السلبي لبعض المستجوبين من خلال عدم قبول ملء الاستمارة.
- عدم فهم موضوع الدراسة من قبل بعض المسيرين للبنوك بحجة أنها بالغة العربية.
- رفض بعض البنوك التعامل معنا والسبب أنهم لا يتعاملون مع الطلبة الجامعيين.

تطلب معالجة هذا الموضوع تقسيم المذكرة إلى قسمين الأول نظري والثاني تطبيقي، وبالقسم النظري فصلا ن حيث:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للمعلومات المحاسبية، وهو يضم مبحثين ، خصص الأول لتحديد المفاهيم العامة والمتعلقة بالمعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعرفة محدداتها.

بينا خصص الفصل الثاني للتعرف على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وقد قسم بدوره إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول ماهية التقارير المالية من مفهوم وأهداف وأنواع وتحديد المستفيدين من هذه التقارير المالية، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تحديد التقارير المالية في البنوك التجارية من خلال تعريف البنوك التجارية وتحديد وظائف هذه البنوك ثم تحديد التقارير المالية للبنوك التجارية.

أما القسم التطبيقي فيحتوي على فصل يضم مبحثين، المبحث الأول يتمثل في تقديم للدراسة الميدانية والذي يتضمن منهج وتقنيات الدراسة الميدانية والمجتمع وحدوده، أم فيما يخص المبحث الثاني فيحتوي على عرض لنتائج الدراسة ومناقشة نتائجها.

ونختم بحثنا بمجموعة من النتائج والتوصيات المقترحة، ليليها عملية استعراض قائمة المراجع .

الفصـل الأول
المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية

تمهيد:

إن التطورات الاقتصادية وانفتاح الأسواق الحالية واتساع الاستثمارات الاقتصادية منها والمالية أدى بالمحاسبة لإعطاء أهمية كبيرة للمعلومة المحاسبية، هذه الأخيرة يجب أن تكون دقيقة وتعكس الصورة الحقيقية للحالة المالية للوحدة الاقتصادية وهذا من اجل تسهيل للمستفيدين في اتخاذ قراراتهم المالية الخاصة بمنشاة اقتصادية ما.

وبالتالي تعد المحاسبة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، حيث أن البيانات التي يتم تجميعها صحيحة ومن ثم ومنه إخراجها في شكل معلومات في القوائم المالية، تدل على أهمية الأرقام التي تحتويها تلك القوائم باعتبارها الإبلاغ المالي لجميع الأحداث والمعلومات المالية التي تمت خلال فترة معينة، وتعتبر ذات قيمة هامة لمن يركز عليها في اتخاذ قراراته، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقرير المالية من معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها وتقديمها للجهة المستفيدة منها سواء كانت داخلية أو خارجية.

من هنا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث أن المبحث الأول يهتم بالجوانب المتعلقة بالمعلومات وتأثير نظام المعلومات المحاسبي عليها، أما المبحث الثاني فقد تناول الخصائص النوعية للمعلومات بمفاهيمها الرئيسية والثانوية.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تعد المحاسبة أقدم نظم المعلومات التي عرفتها المؤسسات، لما للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرف على الواقع الاقتصادي والمالي للمؤسسة و علاقاتها المالية مع البيئة المحيطة بها.

وتلعب المعلومات المحاسبية دورا مهما في إدارة المؤسسة ، وإن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر هو توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات سواء لإدارة المؤسسة أو للأطراف خارجية المعنية بهذه المعلومات.

ويعد النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المحاسبية التي تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية التي تؤثر على موارد المجتمعات وثرواتها وبالتالي على رفاهية أفرادها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وغالبا ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية.

وتجدر الإشارة أنه لابد من التمييز بين المفهومين، وذلك كمدخل لدراسة المعلومات المحاسبية ودورها في العملية الإدارية ويرى الكتاب بأن البيانات وهي:[1]

"عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من فصلها وترجمتها ومعالجتها من الإنسان لتتحول إلى نتائج."

أما كاتب آخر فيرى البيانات هي:[2]

"مجموعة من القيم و الرموز و الكلمات التي يتم تجميعها من داخل المؤسسة وخارجها نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية وتمثل الموارد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها و إدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات". كما يمكن تعريف البيانات على إنها : " المادة الخام في نظام المعلومات ،

[1] مطر و آخرون، **نظرية المحاسبة اقتصاد المعلومات**، عمان، الأردن، 1996،ص15.

[2] كمال الدين الدهراوين وسمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، مصر، الإسكندرية، 2002، ص22.

وهي تعبير عن الحقائق الأولية أو الإشارات التي يتم تلقيها وتسجيلها عن الأحداث موضوع الاهتمام، وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي يتم إدخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض إنتاج المعلومات، فهي تمثل مدخلات نظام المعلومات."[1]

"البيانات هي عبارة عن حقائق ثابتة بدون معالجة، أو يمكن تعريفها على أنها المادة الخام التي تشتق منها المعلومات".[2]

وبالتالي تعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاذ القرار وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة.

حيث تكون البيانات في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض وهي غير معدة في كثير من الحالات للاستخدام المباشر.

الشكل رقم(1-1): دورة تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبي

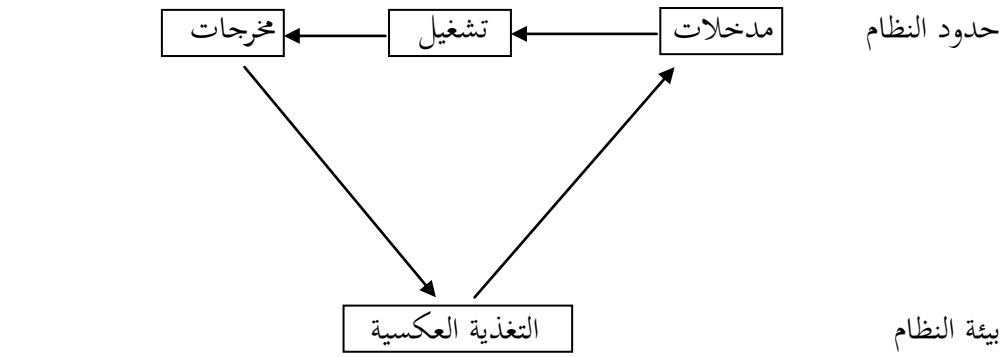

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي وسمير كامل محمد، مرجع سابق، ص4.

في حين أن المعلومات المحاسبية تتكون من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي كأساس للتنبؤ أو لاتخاذ القرارات وتكون المعلومات المحاسبية رقمية،كقوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، قائمة

[1] خالد محمد عمر باديب، **مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن تلك البنوك**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، منشورة، السنة الجامعية 2010-2011، ص15.

[2] عدنان محمد محمد قاعود، **دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في محافظات غزة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، السنة الجامعية 2006-2007، ص24.

الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة تدفقات الأموال، قائمة التغيرات في المركز المالي وتقارير الأداء في التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية التي توفر المعلومات مسترجعة من الأداء الفعلي للأعمال والنشطة في المؤسسة

وعليه فان المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل.

إذ تعرف المعلومات بأنها:

"عبارة عن بيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدم ما ، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات ."[1]

"المعلومات هي مجموعة البيانات التي جمعت واعدت بطريقة ما جعلتها صالحة للمستخدم بالنسبة لمن يستقبلها أومن يستخدمها، وهي تمثل المخرجات في النظام المعلومات ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة ."[2]

حيث تمثل المعلومات المحاسبية كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة النظام المحاسبي في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وبذلك فهي ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على المحاسبة والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.[3]

روبرت(LE ROBRT)المعلومة هي:"خبر أو حدث يتم إبلاغه لشخص أو جمهور".

وكما تعرف بأنها:" المعلومات تركز على البيانات ذات المعنى والتي تأثر على فهم الفرد الذي يتلقاها".[4]

"يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي التزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار، ونظام المعلومات هو مجموعة من المواد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم، من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، و إيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم."

[1] مطر وآخرون، مرجع سابق، ص15.

[2] خالد محمد عمر، مرجع سابق، ص15.

[3]ROBERT, rédaction A. Rey, dictionnaire le petit robert , Déponne , 2eme Edition , paris1990,p27.

[4]Patrick boisselier, control de gestion, 2eme Edition, librairie Vuibert,2001, p52.

مما سبق يمكن استنتاج أن البيانات المحاسبية هي عبارة عن المواد الخام وهي تمثل المدخلات في نظم المعلومات وهي لا تصلح لاتخاذ القرارات و تمتاز بكونها غير منظمة.

أما المعلومات فهي تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي والتي تذهب إلى البيئة المحيطة في شكل بيانات تمت معالجتها وتشغيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

جدول رقم(1-1):أوجه الاختلاف بين المعلومات و البيانات المحاسبية:

الرقم	أوجه الاختلاف	البيانات	المعلومات
1	طبيعتها	مواد خام تمثل فيم وحقائق أولية	قيم وحقائق نهائية
2	موقعها في النظام	تمثل مدخلات النظام	تمثل مخرجات النظام
3	مصدرها	يتم الحصول عليها في المستويات الدنيا داخل النظام و خارجه	يتم الحصول عليها من المستويات العليا من داخل النظام
4	دلالتها	ذات دلالة تاريخية بالدرجة كبيرة	ذات دلالة مستقبلية تنبؤية بدرجة كبيرة
5	قيمتها الاقتصادية	ذات دلالة اقتصادية بسيطة	ذات دلالة اقتصادية عالية
6	أثرها على القرار	ليس لها تأثير مباشر على القرارات الإدارية مفردات مستقلة عن بعضها البعض	ذات تأثير مباشر في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية

المصدر: أحمد عبد الهادي شبير ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2005-2006، ص 34.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المعلومات هي نتائج البيانات النهائية بعد ترتيبها وتحليلها ومعالجتها وتفسيرها.

أولا: تصنيف المعلومات المحاسب

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات كما يلي:

1 . من حيث دلالتها:

حسب هذا الاعتبار تنقسم المعلومات المحاسبية إلى:[1]

أ . معلومات تاريخية:

المعلومات التاريخية هي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل)، وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تستخدم لأغراض ضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في تقنية الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

ب . معلومات حالية:

هذه المعلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة و تتوفر فيها المميزات التالية:

. تتعلق بالنشاط الجاري فقط.

. يتم تقديمها بصورة دورية منظمة.

. يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب .

. ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج . معلومات مستقبلية:

هي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة بحيث تصبح هذه المعلومات معيار للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

[1] احمد عبد الهادي، مرجع سابق، ص42.

2 .من حيث مصدرها:

إن المعلومات المحاسبية تنقسم حسب مصدرها إلى ما يلي:[1]

أ . معلومات داخلية:

هي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المؤسسة ويتم الحول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في تقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمؤسسة.

.ب . معلومات خارجية:

هي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية وغيرها، وتتضمن معلومات من البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تكمن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

3 . من حيث درجة تكرارها:

تنقسم المعلومات المحاسبية حسب درجة تكرارها إلى ما يلي:[2]

أ . معلومات دورية:

المعلومات الدورية هي المعلومات يتم إعدادها وتقديمها لمح تاجيها على فترات دورية منظمة (سنوية، شهرية).

ب . معلومات غير دورية:

تتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

4. من حيث توقيت الحصول عليها:

يمكن تقسيمها إلى ما يلي:[3]

---

[1] الصبان جمعه، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية، 1997، ص7.

[2] صبان جمعة، المرجع سابق، ص8.

[3] نفس المرجع، ص8.

أ . معلومات فورية:

هي معلومات يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومنجزة مسبقا.

ب . معلومات غير فورية:

هي معلومات غير متوفرة عند الحاجة مما يتطلب وقت أطول في إعدادها وتجهيزها.

5 . من حيث ارتباطها:

وتقسم هذه الارتباطات إلى:[1]

أ . معلومات جامدة:

المعلومات الجامدة هي التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب . معلومات ديناميكية:

تعبر المعلومات معلومات ديناميكية إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

6 . من حيث ارتباطها بالتخطيط:

وتقسم من حيث ارتباطها بالتخطيط إلى:

أ . معلومات خاصة بالتخطيط:

وهي المعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد في الدراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها والمفاضلة بينها لتحقيق صورة مالية كمية وصفية.

[1] مطر وآخرون، مرجع سابق، ص127.

ب . معلومات خاصة بالرقابة:

وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن بالأداء الفعلي يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة لاكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف إلى الأسباب التي أدت إلى حدوثها وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

ج . معلومات خاصة باتخاذ القرارات:

وهي المعلومات المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات التي تميل إلى طبع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل:(عصر المعلومات، ثورة المعلومات، الذكاء الاصطناعي)، حيث إن الذكاء الاصطناعي يتكون من الخبرة والهياكل الشبكية، ولقد أصبحت المعلومة أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسات.

ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفق مبدأ التكلفة الاقتصادية(المنفعة/التكلفة) ويعتبر النظام المحاسبي احد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومة المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية.[1]

حيث أن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات، حيث أن سلامة وفعالية القرار يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار.

حيث تكمن المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة وأداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية التي يمكن بيانها في الآتي:[2]

1 عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الاولى، دار الثقافة، عمان، 2009،ص12.

[2] احمد عبد الهادي شبيرة، مرجع سابق، ص35.

أ . الثورة العلمية والتكنولوجية:

هي ثورة تسري في كافة أركان المجتمع وتنتشر تطبيقاتها في كل اتجاه بمعدلات مسارعة وقد انعكست أثارها على المؤسسات كما امتدت أثارها لتشمل كافة الأنظم ة المنتجة للمعلومات لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفر المعلومات الملائمة.

حيث تساهم أنظمة المعلومات الآلية بدورها الفاعل في هذا المجال حيث تتمتع بخصائص متطورة من حيث الكفاءة والسرعة والدقة في انجاز المهام، كما أصبحت بنوك المعلومات تمثل ركيزة هامة ومظهرا أساسيا من مظاهر الثورة العلمية والتي لا غنى عنها لكافة المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها وقد تأثر ت نظم المعلومات المحاسبية بالتطورات التقنية حيث تسارع باستخدامها في مختلف فروع العمل المحاسبي (المالية، التكاليف، الإدارية، التدقيق...) سعيا لزيادة النظم المحاسبية المستخدمة في إنتاج المعلومات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

ب . العوامل الاقتصادية:

لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية و في ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها بالإضافة إلى الاقتصاديات العولمة و مخاطرها إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض التحقيق والرقابة واتخاذ القرارات وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.

ج . العوامل القانونية والتشريعية:

تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

د . العوامل الجغرافية:

أدى وجود المؤسسات التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.

هـ . العوامل الثقافية:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار.

كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات العملية الإدارية.

و . العوامل الإدارية:

تواجه إدارة المؤسسات أنواع من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية.

وقد أدت هذه العوامل إلى تنامي دور المعلومات المحاسبية وأهميتها وتزايدت الحاجة إليها وذلك انطلاقا من صلتها الوثيقة بالعملية الإدارية ووظائفها المتعددة،كما إن المحاسبة تهتم بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة في كافة المؤسسات سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح، وهناك العديد من الجهات الخارجية والداخلية للمؤسسة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المتنوعة والتي تتمثل في:[1]

- القرارات المتعلقة بالاستثمار الأموال في المؤسسة معينة.
- القرارات المتعلقة بفرض الضرائب والمراقبة على المؤسسات.
- القرارات التي تتخذها إدارة المؤسسة والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة من التخطيط والتنظيم والتوجيه وإشراف والرقابة.
- القارات المتعلقة بالعاملين في المؤسسة الحاليين والمحتملين.
- القرارات المتعلقة بعملاء المؤسسة وموردیها.

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي

إن مفهوم نظم المعلومات من المصطلحات العلمية الشائعة الاستخدام في الوقت الحاضر وله مدلولات علمية مختلفة،والذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والمواد، تقوم بتجميع وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل المعلومات المفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال.[2]

[1] أحمد عبد الهادي شبيرة، مرجع سابق، ص4.

[2] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، كلية التجارة الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص21.

ويمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه ذلك الأسلوب المنظم،أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشآت المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها، في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة.

بالإضافة إلى ذلك فالنظام المحاسبي وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة على كافة عناصر الإنفاق والإيراد وأصول وخصوم المنشاة، وتوفير المعلومات الضرورية الإدارة العليا لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة و الرقابة عليها.

وكذلك يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه:

"مجموعة من المكونات المادية وغير المادية لجمع البيانات (مدخلات) وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات) في شكل أنظمة فرعية تتبع نظاما محاسبيا رئيسيا لتحقيق مجموعة من الأهداف للإدارة وجهات خارجية وذلك من خلال نظام الاتصال مع البيئة الداخلية والخارجية".[1]

من خلال التعريفات السابقة نصل إلى تعريف شامل لنظم المعلومات بأنه عبارة عن:[2]

إطار شامل لمجموعة من المكونات (سواء كانت مكونات بشرية أو مادية) والتي تشمل على العناصر والإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط ومتكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من إدخال وتشغيل للبيانات ثم استخراج النتائج واصلاها إلى الجهات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب، كما أن نظم المعلومات تلعب دور رئيسيا في الأثر الذي تحدثه في عملية صنع القرارات في قطاع المصارف، وتساعد المديرين في اكتشاف الانحراف بصورة مبكرة عن سير العمليات بالمشكلات التي يمكن أن تحدث في المستقبل، كما تساعد الإدارة العليا في وضع الخطط والبرامج الإستراتيجية الداعمة للتخطيط الاستراتيجي، وإمكانية تقديم خدمات جديدة في عمليات وأنشطة هذه المصرف،إذ أن نظم المعلومات تلعب عدة أدوار إستراتيجية في المصارف، منها تحسين كفاءة التشغيلية بأقل تكلفة ممكنة مع إعطاء أفضل نوعية ممكنة

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المصرف ودورها في ترشيد القرارات الاستثمار**، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، السنة الجامعية2006-2007، ص35.

[2] ادمون طارق ادمون جل، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2009-2010، ص29.

من خلال ربط عملياتها التشغيلية ضمن شبكة من نظم المعلومات بحيث يزداد تأكيد المعلومات ودقتها بينهم واختصار الوقت وتقليل الكلفة وبالتالي تحقيق الكفاءة،وتعم الفائدة على جميع الأطراف.

أولا: تعريف نظم المعلومات المحاسبية

تعد نظم المعلومات المحاسبية جزء من النظام الكلي للمعلومات وتلعب هذه النظم دورا مهما وفعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات القرار بمعلومات جاهزة، صحيحة ودقيقة في الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توزيع هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد في الواقع البيانات اليومية الفعلية، ولذلك تزايد الإقبال على استهلاك المعلومات المحاسبية من قبل أطراف متعددة سواء في داخل الوحدة أو من خارجها.

ويمكن إعطاء تعريف لنظم المعلومات المحاسبي كما يلي:

هي مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط بعضها بعض ومع البيئة المحيطة، وتعد كمجموعة واحدة تتداخل العلاقة مع بعضها بعض وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الأخر في تحقيق الأهداف التي يسعا إليها النظام الشامل للمحاسبة، وهي بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والحكومة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات لمتخذ القرار بالصورة الملائمة لاحتياجاته.[1]

مما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يقوم بجمع وتسجيل وتخزين وتحصيل البيانات، وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة.[2]

كما يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، تبويب ومعالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات الداخلية والخارجية.[3]

[1] ادمون طارق جل، مرجع سابق، ص24.

[2] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص45.

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص45.

ثانيا:وظائف النظام المعلومات المحاسبيةِ

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المؤسسة وتتلخص في الوظائف الرئيسية الأربعة التالية:[1]

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكفاءة وفعالية.
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.
- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين.
- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة،وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المؤسسة الأخرى.

كما هو معروف عن نظام المعلومات المحاسبي بأنه يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين، فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في تسوية الإدارة بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها.

ثالثا: أهداف ومكونات نظام المعلومات المحاسبيةِ

سوف نتطرق إلى الأهداف ثم المكونات

1 . أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

من أهم أهداف النظام المحاسبي ما يلي:

أ . تسجيل عمليات المشرع واستخلاص النتائج منها:

تتمثل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الناتجة عن العديد من الأحداث التي يطلق عليها (العمليات المحاسبية) ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات وترحيلها ثم تجميعها وتخزينها عبر مجموعة من الإجراءات لاستخلاص النتائج منه، ويعمل نظام المعلومات المحاسبي على تحقيق

[1] نفس المرجع، ص54.

ذلك وفقا للعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة المعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية.[1]

ب . توفير العمليات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار:

يهدف النظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين الخارجيين لاتخاذ القرارات، ويتم توفير هذا النوع من الاحتياطات للأطراف الداخلية من خلال ما يسمى بالمحاسبة الإدارية باعتبارها المسؤولة عن دراسة احتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها، أما لاحتياجات المستخدمين الخارجيين معظمها يتم توفيرها عن طريق التقارير المالية المنشورة.[2]

ج . توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء:

تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بعدما يتم تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية المصدر الرئيسي لعملية تقييم أداء بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم استنتاجها من بعض التقارير المالية المنشورة، ولعل أهم هذه المؤشرات: العائد على رأس المال المستثمر وغيرها.

كما يمكن أن نتفحص الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي ونتيجة النشاط لمستخدميها من الأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين، والجهات المهنية والحكومية وغيرها.

د . تأمين الرقابة فعالة على الأصول و البيانات:

بمعنى حماية الأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والمحافظة على النقدية بإتباع الإجراءات اللازمة لحمايتها، وكذلك المحافظة على السجلات وحمايتها حتى لا تتعرض لإدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابتها بالتلف والمحافظة على المستندات الهامة مثل عقد التأسيس للمؤسسة الاقتصادية والعقود بين المؤسسات الأخرى.[3]

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية2008-2009، ص30.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص49.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص31.

إن وظيفة الرقابية لنظام المعلومات تتمثل في توفير الرقابة الداخلية الكافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:[1]

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كافي ودقيق لكي تكون هذه الأعمال مترابطة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المؤسسة.
- كما يمكن تحديد أهم أهداف النظام المحاسبي في البنوك التجارية بالاتي: 2
- تحقيق الدقة والانجاز الصحيح.
- السرعة في الانجاز.
- الاقتصاد في النفقات وذلك بجعله مرنا إلى أبعد الحدود بحيث يمكن تطبيقه بسهولة ليلائم المنجزات التكنولوجية التي يتطلب استخدامها كالحاسب الآلي وغيرها.
- تحقيق مبدأ الرقابة الداخلية.
- انجاز الكشوف والتقارير المالية المطلوبة لغايات البنك وكذلك البنك المركزي.

2 . مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة، فالنظام المحاسبي يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة والبيئة المحيطة من خلال قيامه بإنجاز عملية تجميع وتلخيص ومعالجة هذا الكم هائل من البيانات الواقعة في فترة زمنية محددة والتي تخص المؤسسة وتحويلها إلى معلومات تلبي احتياجات المجموعة من المستخدمين ومتخذي القرارات ويتكون النظام المعلومات المحاسبي من المكونات التالية والتي تسمح بتحقيق الهدف والغرض منه:[3]

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص15.

[2] ادمون طارق ادمون جل، مرجع سابق، ص24.

[3] بوفروعة سفيان، **نظام المعلومات محاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مجمع أناجوك فرع الطاهير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، قسنطينة، السنة الجامعية 2011-2012، ص36.

أ . وحدة تجميع البيانات:

تقوم وحدة تجميع البيانات بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى بأنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تسجيلها في النظام.

ب . وحدة معالجة البيانات:

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل، الترصيد، والتحليل ويعتمد المحاسب على النظام التقليدي كاليومية العامة، واليومية المساعدة، أو نظلم المعالجة الآلي. ويوجد عدة طرق آلية لمعالجة البيانات المحاسبية منها:

ب–1 . المعالجة الجزئية (المتوازنة):

حيث يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبي برنامج خاص به مثلا:برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد.

ب–2 . المعالجة المتكاملة:

عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية الأجزاء نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاثة مستويات من التكامل:

ب –2–1 . تكامل البيانات:

حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة، وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مداخلات ليفية البرامج.

ب –2–2 . تكامل الإجراءات:

يتم فيه تسجيل أي حدث مهم في جميع الملفات التي تتأثر به .

ج . تكامل قاعدة المعطيات: [1]

يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث:

[1] بوفروعة سفيان، مرجع سابق، ص 37.

- يسمح بهيكلة المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي.
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير المسموح به.
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود معطيات.

عموما تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات، وتعدد المداخل يسمح هذا باستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

3 . وحدة تخزين البيانات أو المعلومات:[1]

داخل نظام المعلومات المحاسبي كل من البيانات أو المعلومات المحاسبية في حاجة إلى تخزين كل شكل ملفات آلية، أو ملفات يدوية، ليستعملها المحاسب في حالة المسائلة أو مراجعة، أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4 . وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

تقوم وحدة نشر وتوزيع المعلومات بتزويدنا بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي كقوائم المالية والجداول الملحقة، وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا، والأطراف الداخلية كالمسيرين، كما أن النظام ينتج مخرجات غير تقليدية مثل إعداد الرسوم والأنشطة البيانية لتحليل الإرادات، ومستويات الإنتاج الفعلي فضلا عن العديد من التقارير والإحصاءات بطرائق بيانية مفهومة.

5 . وحدة التغذية العكسية:

وحدة التغذية العكسية عبارة عن مخرجات النظم أو المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها كمداخلات من أجل تحسين مسار النظام وتطويره وضمان تكيفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة.

[1] بوفروعة سفيان ، مرجع سابق ، ص 37.

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية لتطبيق المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية،في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. وهناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتنقسم هذه الخصائص إلى خصائص رئيسية وهي: الملائمة، الموثوقية، والقابلية للفهم، وخصائص ثانوية هي: القابلية للمقارنة،والثبات. رغم الإفادة التي تقدمها المعلومات المحاسبية لمستخدميها عند توفر الخصائص النوعية اللازمة إلا أنه توجد هناك محددات لمستخدم هذه الخصائص.

المطلب الأول:جودة المعلومات المحاسبية[1]

إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية، إذ أن توفر معلومات ذات جودة عملية مهمة تؤثر ايجابيا في مسيري رأس مال وأصحاب المصالح الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار، والائتمان والقرارات الأخرى المشابهة لتوزيع الموارد وزيادة كفاءة الأسواق بشكل عام. وعلى الرغم من أن مجلس معايير المالية FASB ومجلس المعايير الدولية يدركون أهمية جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه الباحثين هو كيفية تفعيل وقياس هذه الجودة.

تتحدد جودة المعلومات المحاسبية في إطار تأسيس وتعزيز الخصائص الأساسية لمنفعة القرارات،والذي أعلن فيه أن الخصائص النوعية الأساسية هي(الملائمة والتمثيل الصادق.)وهي أكثر أهمية في تحديد مضامين معلومات التقرير المالي،وان تعزيز الخصائص النوعية (القابلية للفهم،والقابلية للمقارنة،قابلية التحقق،والتوقيت المناسب)يمكن أن تحسن منفعة القرار عندما تؤسس الخصائص النوعية الأساسية.

[1] أحمد عبد الهادي شبيرة، مرجع سابق، ص 65.

وتعد الخصائص النوعية المقياس المباشر لجودة التقارير المالية والتي تختبر فائدة القرار من معلومات التقرير المالي.

إن الخصائص النوعية من شانها التأكيد على توفير المعلومات الأكثر فائدة للمستخدمين في ترشيد قراراتهم،كما أن القرار يكون على أساس الخصائص النوعية والكمية للمعلومات حيث إن الخصائص النوعية للمعلومات عليها أن توفر مرشد للاختيار بين بدائل عرض وتقديم الأحداث الاقتصادية،هذه الخصائص عليها أن تساعد المحاسبين في التفريق بين المعلومات التي تكون أكثر فائدة من تلك التي تكون أقل فائدة.

ويعد البيان رقم(02)الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدراسة الأكثر شمولية وأهمية ومازالت تمثل المرجعية الأولية في تقويم وتطوير الممارسات المحاسبية،فالبيان المحاسبي رقم(02)جاء لسد فجوة البيان رقم(01) والمفاهيم الأخرى اللاحقة محاولا الإجابة على السؤال التالي: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة في التقرير المالي.[1]

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسي ة للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة،وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى،كما إنها تعد السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما أن أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة.[2]

كما إن البيان الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمشار إليه مسبقا كان المرجعية الأولية في الممارسات المحاسبية،وكما كان تحديد أهداف التقارير المالية يمثل نقطة البداية والمستوى الأعلى في هيكل الإطار النظري للمحاسبة فان المستوى الثاني الذي يليه مباشرة يختص بتحديد الصفات التي ينبغي أن تتوفر في المقاييس المحاسبية والمعلومات الناجمة عنها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية،كما أشار البيان أعلاه الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB) عن فحص الخصائص التي تجعل المعلومات مفيدة

---

[1] زيد عائد مردان، **جودة المعلومات المحاسبية**،محاضرة في مادة المحاسبة، 2012، ص3.

***البيان رقم(02)** لمجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) هو عبارة عن وثيقة مفاهيم تحدد نوعية التي يجب أن تمثل بها المعلومات المفيدة والتي تسمى بالخصائص النوعية والتي يجب استخدامها للحكم على فائدة المعلومات المحاسبية.

[2] كريمة على كاظم الجوهر، **العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين**،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد التسعون، 2011، ص11.

لمستخدمي القرار، كما نص البيان أعلاه على أنه يجب أن يختار المجلس في أغلب الأحيان أو أن يقوم بتقييم البدائل المحاسبية.

كما أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تبين المكونات التي تفيد القوائم المالية ومن خلال النظر إليها بشكل مجموعة متكاملة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية،ويمكن أن يطلق على هذه الصفات اسم الخصائص النوعية أو المعايير المعلومات المحاسبية والتي يمكن الاستناد إليها في الحكم على تحقيق المقاييس المحاسبية.[1]

[1] أكرم يحي علي الشامي،**أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، اليمن، السنة الجامعية 2006-2007، ص31-32.

الشكل رقم(1-2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

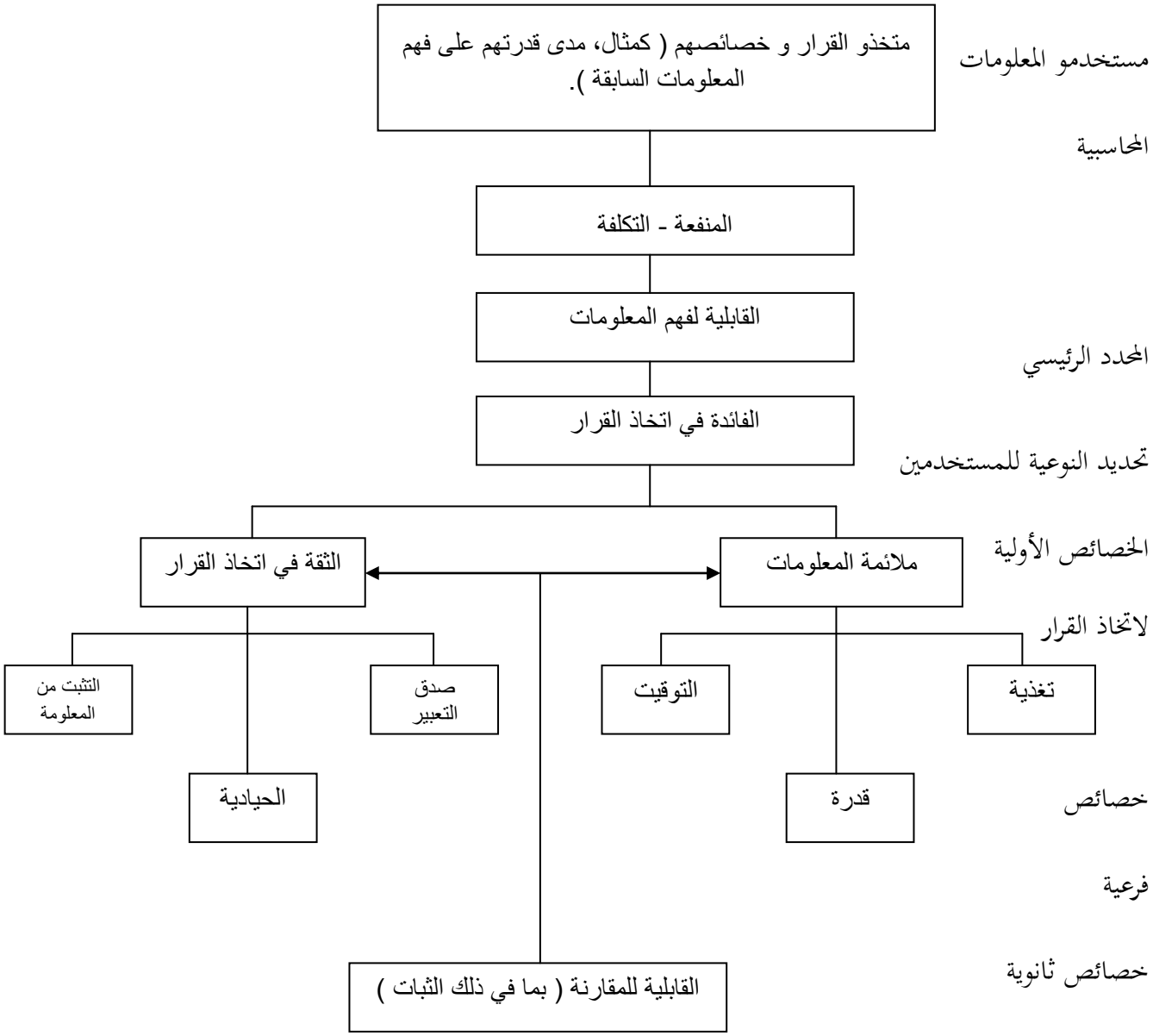

المصدر: رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية** ، الإطار الفكري والتطبيقات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2013، ص68.

يقوم كل متخذ القرار بالحكم على ماهية المعلومات المفيدة ويتأثر هذا الحكم بعدة عوامل مثل القرار الذي سيتم اتخاذه، والطريقة المستخدمة لاتخاذ القرار والمعلومات المقتناة في السابق أو المتحصل عليها من مصادر أخرى، وقدرة متخذي القرار على تشغيل ومعالجة المعلومات وهذه الخصائص تشير إلى أن المديرين والملاك بشكل عام في الشركات الصغيرة أو المشروعات المشتركة، قد يجدون بعض المعلومات التقارير المالية الخارجية أقل فائدة مما يجدها حملة الأسهم في الشركات ذات العدد المحدود التي يتداول الجمهور أوراقها المالية.[1]

ومن هنا نجد أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل والأكثر نفعا وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعا لغرض اتخاذ القرارات وكما صنفها مجلس معايير المالية FASB عام **1980** الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على النحو التالي:

أولا: الخصائص النوعية الرئيسية

إن خاصية المنفعة أو فائدة المعلومات تأتي على قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها القاعدة العامة، وان تحقيق ذلك يتطلب توفر خاصيتين رئيسيتين هما خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية، إمكانية الاعتماد على المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين.[2]

كما أشار مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار، وقد وضح في القائمة رقم(02) أن الخواص التي تعرف بأن المعلومات الأفضل (أكثر فائدة) والمعلومات الأدنى (الأقل فائدة) هما خاصيتي الملائمة و الثقة بالإضافة إلى بعض الخواص الأخرى المتفرعة عنها، وتتكون من المكونات التالية:

أ . الملائمة:

تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار عن مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبكلمات أخرى، هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار.

[1] أكرم يحيا علي الشامي، مرجع سابق، ص34.

[2] رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، جامعة حلب، جامعة عمان، الطبعة الأولى، السنة2005، ص71.

كما عرفها FASB بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات.[1]

وعرفت المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على السلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، وتعتبر المعلومات الملائمة إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توفر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.[2]

يواجه المستفيدون الخارج يون للقوائم المالية عدة بدائل، تتعلق بعض هذه البدائل بوحدة محاسبية معينة بينما يتعلق بعضها الأخر بوحدات أخرى، ومن الواضح أن المعلومات المستمدة من المحاسبة ترتبط بوحدة معينة ذاتها وبالتالي مدى ملائمة هذه المعلومات على البدائل التي ترتبط بتلك الوحدة دون غيرها.

وقد ازدادت الحاجة المستثمرين والمقرضين إلى المعلومات المفيدة والى الملائمة لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومع ارتباط فائدة المعلومة بالزمن، حيث أن المعلومة تفقد من قيمتها وأهميتها بمرور الزمن، فقد أصبح التوجه أكثر إلى مدى ملائمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها، وتنقسم خصائص الملائمة إلى المكونات التالية:

1. القدرة التنبؤية للمعلومات: إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقها من نماذج تقييم الاستثمارات وقد مجلس المحاسبة المالية FASB في بيانه رقم(02) لعام 1980 كما يلي:"هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة".[3]

بمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج للأحداث المختلفة و تؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.[4]

---

[1] زينب عباس حميدي، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب**،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون،2009، ص5.

[2] أكرم يحيي علي الشامي ، مرجع سابق، ص39.

[3] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص37.

[4] ناصر محمد المجهلي، مرجع سابق، ص63.

ولكي تأثر المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار لابد أن تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختيارات مستقبلية، بل يستحسن أن يكون لها أيضا القدرة على تقييم نتائج الاختيارات السابقة، كما تعمل المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية عل تخفيض درجة عدم اليقين حول النتائج المتوقعة.

2- القدرة على التغذية العكسية:

تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن لمتخذ القرار بمساعدة تلك المعلومات أن يتحقق من صحة التوقعات السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.[1]

3- التوقيت المناسب:

تكون المعلومات مفيدة عندما تتوفر لدى متخذ القرار في الوقت المطلوب قبل إن تفقد قدرتها في تأثير على قراره.[2]

ويقصد بخاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو توفير المعلومات لحينها، وتعني إن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب إن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب، فإذا لم تكن حاضرة عند الحاجة إليها وأصبحت حاضرة ومتاحة بعد فترة من الأحداث المقرر عنها، بحيث تكون لا قيمة لها مستقبلا عندئذ تكون غير ملائمة .

فعلى سبيل المثال على الرغم من انه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم المالية بعد انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض القوائم المالية الربع السنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظرا لان المستثمر الدائن يمكنه الاستفادة من تلك المعلومات الربع السنوية للوصول إلى توقعات في التوقيت المناسب، ومن ثم يمكنه اتخاذ القرار في الوقت الملائم إذا أمكنه التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لان عملية اتخاذ القرار تكون دائما محددة بفترة معينة لذلك فان المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من قيمة المقاييس الناتجة ولكن تتعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير.ومع ذلك فان المحاسب يلعب دورا

[1] رضوان حلوة حنان وأسامة الحارس وفوز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، لسنة2004، ص53.

[2] زينب عباس حمدي، مرجع سابق، ص6.

كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير والعدالة،الحق،الإنصاف وعدم التحيز والوضوح التي تعتبر أساسية بالنسبة للمهنة .[1]

ب . الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء،وحيادية وتتصف بأمانة التعبير،أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية، وإمكانية الاعتماد عليها.[2]

الموثوقية حسب البيان رقم(02) الصادر عن FASB هي:"أن تكون المعلومات خالية بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتعبر بصدق عن الغرض التي تستهدفه "

لتحقيق خاصية الموثوقية بالمعلومات لابد من توفر الخصائص الفرعية التالية:

1.الصدق في التعبير:

أي التطابق في المعلومة المثبتة في التقارير المالية مع ما مثلته من حدث محاسبي بأمانة وعدالة.[3]

2.القابلية للتحقق:

أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في مقياس المعلومات المحاسبية، وغالبا ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية أي التثبت من سلامة موضوعية المعلومات.[4]

[1] أكرم يحيا علي الشامي، مرجع سابق، ص14.

[2] سيد عطاء الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص53.

[3] رضوان حلوة حنان وأسامة وفوز الدين، مرجع سابق، ص55.

[4] سيد عطاء الله السيد، مرجع سابق، ص35.

3.الحيادية:

وتعد الخاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد غرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى أو لتحقيق غرض معين أو هدف محدد وإنما لاستخدام العام دون تحيز.[1]

ج . القابلية للفهم:

هي أحد الخصائص النوعية للمعلومات،وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون للمعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة.[2]

وفي الأخير إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على جميع الوحدات المحاسبية بغض النظر عن النشاط الذي تقوم به الوحدة، سواء كانت وحدات تسعى للربح، أو وحدات غير تجارية لا تهدف إلى تحقيق الربح.

ثانيا: الخصائص الثانوية

هي الصفات الثانوية التي تعتبر مكملة للصفات الرئيسية للمعلومات المحاسبية وتتكون من الخواص التالية:

أ . الثبات:

ويقصد بمبدأ الثبات أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق لنفس الأحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى.[3]

[1] كريمة على كاظم الجوهر، مرجع سابق، ص21.
[2] نفس المرجع، ص22.
[3] ناصر محمد المجهلي، مرجع سابق، ص71.

فهو الاستمرار في استخدام نفس الطرق والمبادئ والأساليب والسياسات المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة إلى أخرى. وإذا ما دعت الحاجة إلى تغير فيجب الإفصاح عنه لكي يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستخدم.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين. وكذلك يوفر الثبات في طريقة الاستخدام نفس الإجراءات القياس المحاسبي وجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة إمكانية تطبيق طرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في أنشطة المشروع في الدورات السابقة والتنبؤ في تطورها في الدورة التالية.[1]

مما سبق يتضح أن خاصية الثبات تتوجه أساسا لخدمة مستخدم البيانات المحاسبية، فهي تساعد على ترشيد قراراته بجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية المتتالية، وبذلك ترفع خاصية الثبات مستوى المنفعة هذه القوائم المالية لمؤسسة معينة.

ب . القابلية للمقارنة:

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية المقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الشركة أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداة المؤسسة وركزها المالي في فترة أخرى ولإجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة.[2]

وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي الاتساق في تطبيق السياسات، كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة إلى أخرى، وتواجه المقارنة في التطبيق العملي صعوبات منشؤها الاختلاف في التطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية في مؤسسة لأخرى، وتواجه المقارنة في تطبيق العملي صعوبات منشؤها الاختلاف في التطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية من مؤسسة إلى أخرى، لذا يجب المراعاة الاختلاف في السياسات المحاسبية المتبعة من بلد إلى آخر عند إجراء مقارنة التقارير المالية لمنشآت البلدان المختلفة، كما يتطلب خاصية التحقق من المعلومات المحاسبية من قبل القائمين بعملية القياس تحديد طرق القياس قدر الإمكان إذ أن معدي المعايير المحاسبية وفقا لهذه الخاصية بعد دون المعايير بحيث إيجاد ما يضمن أن تكون

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص80.

[2] كريمة على كاظم الجوهر، مرجع سابق، ص13.

الطريقة المستخدمة في قياس عنصر معين من عناصر التقارير المالية هي الطريقة المناسبة ما بين الطرق المحاسبية في تلك الفترة.[1]

ولكي تعرض البيانات المالية بعدالة لابد أن تعد على أساس مبادئ ومفاهيم محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولا تاما.

المطلب الثالث: المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية

تتلخص هذه المحددات فيما يلي:[2]

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية: أي الملائمة والموثوقية، إذ لا توجد توافق بين الملائمة ودرجة الوثوق بها، فمثال قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذ كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي.

2. التعارض بين الخصائص الفرعية:التعارض بين التوقيت والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب، لكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة الأرقام التكلفة التاريخية، كذلك فان السرعة في إعداد المعلومات غالبا تكون على حساب درجة الدقة و الاكتمال وعدم التأكد.

3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة: لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر،وبالتالي اختيار مستوى الأهمية أن البند يعد مفيد وذا أهمية نسبية إذ أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة منحرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4. تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها: اختبار التكلفة/ العائد، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعوا إلى الإفصاح عنها،إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها

[1] ناصر محمد المجهلي، مرجع سابق، ص58.

[2] رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه المعايير المحاسبية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2 المجلد رقم49 يوليو، 2009، ص ص38-40.

إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فان المؤسسة تتكبد خسائر عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن المعلومات تكلفتها تفوق منفعتها.[1]

5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا انه مستخدميها يواجهون صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي تواجهه: على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وهذه الصفة تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن للمستخدمين مستويات استيعاب وتعليم مختلف وكذلك لهم أهداف متعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتقه باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين والرغبات والصفات المتعددة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ الفرار، فانه ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة مع مؤسسة مشابهة أو منافسة، إلا أن عملية المقارنة سواء مكانية أو زمانية قد لا تكون ذات جدوى عندها لا تلتزم المؤسسة بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في ذلك، وعند التغيير تلك الطرق فانه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والأثر المترتب عنه على الوضع المالي ونتيجة النشاط للمؤسسة ذات العلاقة.

[1] رضا إبراهيم صالح، مرجع سابق، ص 40.

خلاصة الفصل

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات مفتاح أساسي من مفاتيح النجاح أو فشل هذه المؤسسات، وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع مستويات التنظيمية، هذا بالإضافة إلى دوره كأداة اتصال بين أجزاء المؤسسة المختلفة ودوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة من معلومات محاسبية مفيدة.

كما أن جودة المعلومات المحاسبية كمخرجات نهائية لنظام المعلومات المحاسبية بعد تغذيته بالبيانات المالية ومعالجتها وفق دورة البيانات وتحويلها إلى معلومات محاسبية وإخراجها، تعتمد بشكل أساسي على جودة وكفاءة التصميم انظم المعلومات المحاسبية، فجودة المخرجات تعتمد على جودة المدخلات.

تعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية (القوائم المالية) مفيدة للمستخدمين الداخليين والخارجيين، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في مجموعة الخصائص النوعية الرئيسية(مثل الملائمة والثقة)، بينما تتمثل الثانية في مجموعة الخصائص الثانوية(مثل الثبات، والقابلية للمقارنة)، بالإضافة إلى مجموعة من المحددات الحسابية منها(التكلفة/العائد، الأهمية النسبية).

الفصل الثاني
التقارير المالية
وجودتها

تمهيد:

تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية(كمخرجات) تلبي حاجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة المؤسسة بمستوياتها المختلفة.

حيث تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر التي يعتمد عليها متخذي القرارات، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية لذلك أصبح موضوع التقارير المالية من القضايا الحيوية في البحث المحاسبي خاصة في القطاع المصرفي.

لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا إلى المبحث الأول على ماهية التقارير المالية وجودتها، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى التقارير المالية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية وجودتها

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الوحدة المحاسبية في اتخاذ قرارات المختلفة، حيث تعتبر هذه التقارير الوسيلة الرئيسية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير مالية، وبالتالي القوائم المالية هي الجزء المحوري للتقارير المالية.

وقد زادت في الآونة الأخيرة الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تعكس الصورة الصادقة لمختلف الأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة، وعليه أصبح من الإلزام على المؤسسات اهتمام بجودة التقارير المالية. حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التقارير المالية، وأهدافها، ومستخدموها وأنواعها، بالإضافة إلى جودة التقارير المالية.

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية

تعتبر المحاسبة وسيلة اتصال المعلومات إلى مستخدميها من خلال التقارير المالية، التي تمثل أداة هدفها عرض معلومات ذات طبيعة مالية عن المؤسسة بالكيفية التي تساعد مستخدميها في الحكم على الكفاءة الإدارة واتخاذ القرار.

أولا: تعريف التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المؤسسة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد من طرف المؤسسة إلى المستفيدين. بحيث تضم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن النتائج الأعمال التي يجب على المؤسسة تقديمها دوريا، سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى.[1]

وهي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية لنظام المالي المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف المالية ذات العلاقة.

أشار مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB لسنة 1980 في البيان رقم(02) إلي أن القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية، والتي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستخدمين من خارج المؤسسة وداخلها، وغالبا ما تشتمل التقارير المالية على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغير

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعي 2011-2012، ص35.

حقوق المساهمين، وكذلك قائمة الملاحظات وملخص المقارنات المتعلقة المحاسبية، والتي تزيد الثقة في المعلومات المحاسبية بفضل تقديمها للمراجعة، والمصادقة عليها وإبداء الرأي.[1]

ثانيا: الأطراف المستخدمة للتقارير المالية

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات ونذكر منهم ما يلي: [2]

. المستثمرون:

إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المحقق منها، فهم يحتاجون للمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع غلى توزيع الأرباح.

. الموظفون والمجموعة الممثلة لها:

حيث يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالاستقرار والربحية رب العمل، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة غلى دفع مكافئاتهم وتعويضاتهم، ومنافع التعاقد وتوفير الفرص العمل.

. المقرضون:

المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلق بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق، الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمؤسسة على المدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيس لهم.

. العملاء:

العملاء يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرار المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الاعتماد عليها.

[1] ناصر المجهلي محمد علي، مرجع سابق،ص77، نقلا عن: خالد عبد الرحمان أحمد علي، **مستوى الإفصاح لاعتماد شركات المساهمة اليمنية قياس وتطور بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق المالية في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق، 2002، ص47.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار نشر للثقافة، الإسكندرية، 2008، ص25.

. الحكومات ووكالاتها (مؤسساتها):

تهتم الحكومة بعملية توزيع المواد وبالتالي نشاطات المؤسسات وتحديد السياسات الضريبية، كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

. الجمهور:

تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال: قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم، وتعاملها مع موردين الحاليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في تطور المؤسسة وتنوع نشاطاتها، بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة الحاجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فان هناك حاجات عامة لهم جميعا، حيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال للمؤسسة، فإنها سوف تفي بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية .

كما يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى المعلومات الإدارية ومالية إضافية تساعدهم في القيام بالتخطيط، واتخاذ القرارات والمسؤوليات القابلية، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي حاجاتها. أن التقارير حول هذه المعلومات هي على كل حال خارج نطاق هذا الإطار، وعلى أي حال فان القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

ثالثا ـ أهداف التقارير المالية:

أن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الخارجيين لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المباشرة في المؤسسة ونقابتهم العمالية.[1]

إذ يمثل تحديد أهداف القوائم والتقارير المالية نقطة بدء في وضع وتطوير أية نظرية محاسبية مالية وبتالي يمثل تحديد الأهداف هو الأساس في المستوى الأعلى لوضع وتطوير مبادئ محاسبية مقبولة عموما، لاشتقاق معايير والإجراءات المحاسبية منسقة يكون غرضها تحقيق الأهداف الموضوعة.[1]

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص47-48.

حيث تهدف تقارير المالية لتقديم اكبر قدر من المعلومات المفيدة التي تحقق أهداف مستخدميها في مجال اتخاذ القرارات، وكما هو معروف عن المحاسبة بأنها نشاط خدمي، وان المنتج النهائي لهذا النشاط عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة من داخل المؤسسة وخارجها.[2]

لقد قامت الجهات المهنية والمحاسبية بالعديد من الدراسات المتعلقة بأهداف التقارير المالية لعل أهمها تقرير الأهداف لهيئة المعايير المحاسبة المالية FASB وهو البيان رقم (01) الذي يتعلق بأهداف تقارير المالية في المؤسسات التجارية وقد حصر أهداف التقارير المالية في مجموعتين هما:[3]

أ ـ الأهداف الأساسية :

تهدف عملية التقارير المالية إلى توفير المعلومات يجب أن:

ـ تكون مفيدة لمن يتخذوا قرارات الاستثمار والائتمان، ولمن يفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل مناسب.

ـ تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين عند تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.

ـ تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات على هذه الموارد والمتغيرات في كل منها.

ب ـ الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:

تتمثل الأهداف التفصيلية للتقارير المالية فيما يلي:

ـ توفير المعلومات التي تفيد في تقييم المؤسسة في تحديد أرباحها.

ـ توفي المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.

ـ توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها. ولتحقيق ذلك يتم الاستعانة بمعلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة تزيد من منفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

رابعا ـ أنواع التقارير المالية:

يمكن تقسيم التقارير المالية إلى نوعين هما:

ـ تقارير المالية الأساسية.

ـ تقارير المالية الإضافية.

[1] طارق عبد العال حمادة، **موسوعة معايير المحاسبة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002-2003، ص38.

[2] ناصر المجهلي محمد علي، مرجع سابق، ص95.

[3] نفس المرجع، ص83.

الشكل رقم(2–1) أنواع التقارير المالية الأساسية والإضافية

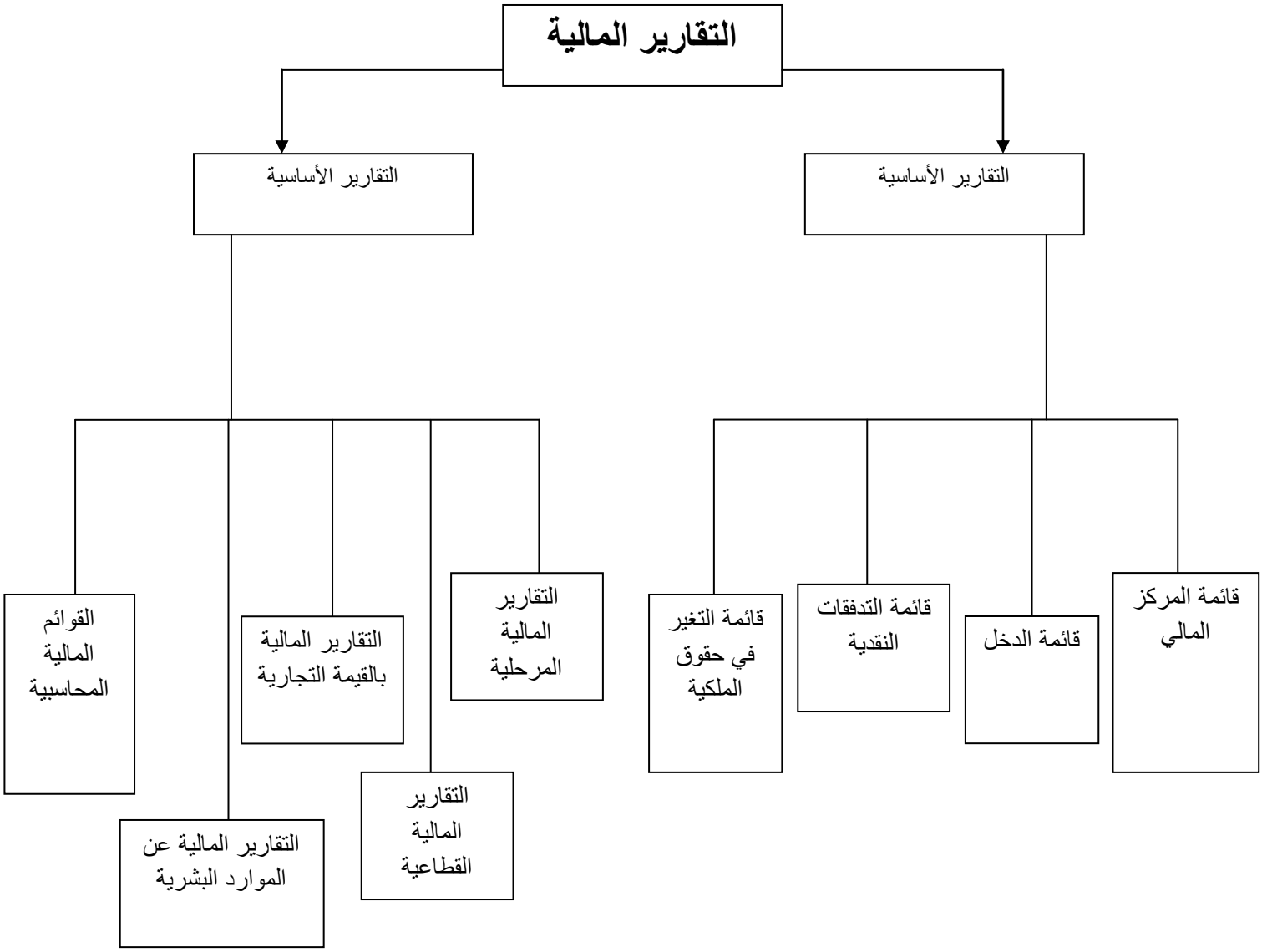

المصدر: ناصر المجهلي، مرجع سابق،ص84.

ومنه الشكل رقم(2-1) يظهر ما يلي:

أ . التقارير المالية الأساسية:

لقد حدد مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB مجموعة القوائم المالية الأساسية التي يتوجب على وحدات المحاسبة إعدادها بصورة دورية كما يلي:[1]

ـ قائمة المركز المالي لتصوير الوضع المالي للمؤسسة بعناصر لحظية تدعى الأرصدة.

ـ قائمة الدخل لبيان نتائج العمليات الداخلية عن الفترة المالية.

ـ قائمة التدفق النقدي لبيان التغيرات في المركز المالي.

ـ قائمة التغير في حقوق الملكية لبيان التغيير في رأس المال وفي الأرباح المحتجزة.

القوائم المالية تعبر عن النتائج التي يتم التوصل إليها من النظام المحاسبي وتمثل التقارير التي يتم إعدادها إلى الأطراف المهتمة بنشاط المشروع والتي تشتمل على المالكين والدائمين، والمستثمرين والهيئات الحكومية.

1ـ قائمة المركز المالي(الميزانية):

سوف نحاول التطرق لمفهوم الميزانية، أهميتها، والمعلومات الواجب توفرها في الميزانية بإضافة إلى عرض الميزانية.

1ـ1 مفهوم الميزانية:[2]

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية وذلك في لحظة زمن معين (تاريخ إعداد القائمة) وعليه فان محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات قوائم المالية الأخرى:

حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، وللميزانية جانبا يسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بالخصوم المؤسسة والتزاماتها اتجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين.

---

[1] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المالية**، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2009، ص76.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص37. نقلا عن: وليد ناجي الحيالي ، **المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمرك، 2007، ص61.

2.1 أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر المعلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:[1]

- درجة سيولة ومرونة المالية في المؤسسة.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- حساب معدلات العائد على الاستثمار.
- الحكم على درجة المخاطرة وتقدير التدفقات النقدية في المستقبل، وهي المعلومات يجب أن تستند إلى تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

1-3 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:[2]

_ الأصول:

تشتمل أصول المؤسسة ما يلي:

- التثبيتات غير المادية.
- التثبيتات المادية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المادية.
- المخزونات.
- أصول الضريبية(مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينين الآخرين، والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مثبتة مسبقا).

---

[1] لزعر محمد سامي ، مرجع سابق،ص37،نقلا عن: كيسو دونالد و ويجانت، **المحاسبة المتوسطة** ، تعريب:أحمد حامد حجاج، الطبعة العربية الثانية، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية،لسنة1999،ص 224.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد و العرض والتحليل** ،كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2000. ص207-208.

- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

_ الخصوم:

تتمثل خصوم المؤسسة فيما يلي:

- رؤوس أموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأي المال الصادر(في حالة مؤسسات)، والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصدات للأعباء والخصوم المماثلة(منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.
- بالإضافة إلى معلومات تظهر في الميزانية أوفي الملحق وهي:
- وصف طبيعة وموضوع كل الاحتياط من الاحتياطات.
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
- مبالغ للاستلام والدفع.
- المؤسسة الأم.
- الفرع.
- المؤسسات المساهمة في المجتمع.
- جهات أخرى مرتبطة(مساهمين، مسيرين).
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.

1-4عرض الميزانية المحاسبية:[1]

يتم تبويب حسابات الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، والخصوم، والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم ضمن عاصر جارية وغير جارية وفقا للشروط أبرزها معيار المدة الزمنية، ويتم الترتيب وفقا للبنية الهيكلية التالية:

[1] طارق عبد العال حمادة، مرجع سابق، ص208.

الأصول:

تتكون الأصول من الموارد التي تسيرها المؤسسة بفعل الأحداث ماضية، والموجهة لأنها توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصول جارية، ويتكون جانب الأصول من أصول جارية وغير جارية.[1]

الأصول الجارية:

تضم الأصول الجارية، الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المادة الأولية أو البضاعة التي تدخل في عملية الاستغلال و إنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال السنة، بالإضافة إلى السيولات شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود وتتمثل هذه الأصول فيما يلي: الخزينة، الديون الدائنة، الاستخدامات المماثلة، والموجودات وما يماثلها.

الأصول غير الجارية:

الأصول غير الجارية هي الأصول التي تتم حيازتها بغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال السنة ابتداءا من تاريخ الإقفال، أو هي تلك الأصول العينية الثابتة أو المعنوية، وتتمثل هذه الأصول فيما يلي: التثبيتات المادية وغير المادية، التثبيتات في شكل امتياز، التثبيتات الجاري انجازها.

رؤوس الأموال الخاصة:

رؤوس الأموال الخاصة هي ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية، وتضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، لترحيل من جديد، ونتيجة السنة المالية.

الخصوم:

تعبر الخصوم عن الالتزامات الحالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية، وتنقسم الخصوم إلى:[2]

---

[1] لزعر محمد سامي ، مرجع سابق، ص39-40.

[2] هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص 80-81.

الخصوم الجارية:

الخصوم الجارية هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال السنة الموالية من تاريخ الإقفال، وتتضمن العناصر التالية: الذمم الدائنة، والقروض القصيرة الأجل.

الخصوم غير الجارية:

تتمثل الخصوم غير الجارية في الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة أو التي لا تستحق خلال السنة، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من سنة، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أو سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال السنة. وتتمثل هذه الخصوم في المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا، الضرائب الاقتراضات والديون.

2– قائمة الدخل:

يمثل الدخل واحدا من أهم المواضيع التي شغلت الفكر الاقتصادي، حيث يميل غالبية الاقتصاديين إلى تعريف الدخل بأنه الحد الأقصى للقيمة التي تستطيع المؤسسة الاقتصادية توزيعها نهاية فترة زمنية معينة مع المحافظة على الوضع المالي التي كانت عليه في بداية الفترة.

2–1 مفهوم قائمة الدخل:

تعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم المالية بالإضافة إلى قائمة المركز المالي، وتعرف قائمة الدخل بأنها " تخليص المعاملات التي تولد إيرادات المؤسسة نتيجة بيع منتجاتها أو تأدية خدمة". وكذلك المقابلات التي ينتج عنها تلخيص الإيرادات والمصروفات بهدف إظهار الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات خلال فترة زمنية معينة. [1]

يتم بيان نتائج الأعمال في قائمة الدخل عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الأساسية التي تهدف إلى المساعدة في تقييم التدفقات النقدية الداخلية الحالية، واستخدام نتائج هذا التقييم لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلية المستقبلية. [2]

توفر قائمة الدخل لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، وذلك بالكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها، والأحداث والعمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة.

[1] هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص 84.

[2] رضوان حلوة حنان،مرجع سابق،ص96.

كما تبين للعملاء قدرة المؤسسة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة، كما تهم نقابات العمال في المفاوضات حول الأجور، دون أن تنسى أهميتها بالنسبة للحكومة فبما يخص إعداد السياسة الضريبية والاقتصادية.[1]

2-2 أهمية قائمة الدخل:

إن قائمة الدخل تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح حسابات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فان أهمية هذه القائمة تظهر من خلال ما يلي:[2]

- تساعد في التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في تقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها في أفضل وجه.

2-3 محتويات قائمة الدخل:

رغم تعدد أشكال قائمة الدخل لكنها غالبا ما تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية:[3]

- صافي المبيعات.
- تكلفة المبيعات.
- مجمل الربح.
- مصاريف إدارة الأعمال.
- مصاريف الدخل من النشاط العادي.
- المصاريف الأخرى، الإرادات الأخرى.
- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
- مخصص الضرائب.
- العناصر غير المتكررة سواء كانت إرادات أو مصروفات.

---

[1] طارق عبد العال حمادة، **موسوعة معايير المحاسبة**، مرجع سابق،ص194.

[2] لزعر سامي، مرجع سابق، ص194.

[3] فايز زاهد الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المادية كأداة الإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، دراسة تطبيقية بالقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير المحاسبة و التنمية، كلية التجارة الإسلامية بغزة، السنة الجامعية 2004-2005، ص 20.

2–4 المعلومات الأخرى في قائمة الدخل:

تتضمن قائمة الدخل المعلومات التالية:[1]

- تحليل المصاريف على أساس طبيعتها ووظيفتها.
- إذا تم تبويب المصروفات حسب وضيفتها يتم الإفصاح عن:
- مصروف إحلال الأصول الملموسة.
- مصروفات استنفاذ الأصول غير الملموسة.
- تكاليف الموظفون.
- توزيع الأرباح لكل سهم المعلنة أو المفتوحة.

3– قائمة التدفقات النقدية:

في البداية سوف نتطرق إلى مفهوم قائمة التدفقات النقدية، ثم أهمية هذه القائمة ومكوناتها، وأخيرا طريقة إعداد هذه القائمة.

3–1 مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

نظرا لقصور في القوائم المالية سابقة الذكر في عرض التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، أو الفواصل والاستخدامات النقدية خلال الفترة المالية فقد طالبت هيئة المعايير المالية المحاسبية FASB بقائمة المالية الجديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع في عام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية. وهذه هي القائمة تفسر لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت، وتفسر لنا أسباب في رصيد النقدية، وهذه المعلومات لا يمكن أن نصل إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى فقط، وتغطي قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة.[2]

3–2 أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال والتي تعرضها كل من الحسابات النتائج و الميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص541.

[2] طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، كل يق التجارة، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، لسرة2000، ص 268.

الاستحقاق ولكن لا تعرف أي من القائمتين السابقتين منفردة أو مجمعة الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة.[1]

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائمين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتموين الاستثمارات ومدى القدرة على تموين النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية، وهكذا فان قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة على الأسئلة المهمة التالية:[2]

- من أين أتت النقدية خلال الفترة ؟
- في أي مجالات استخدمت النقدية خلال الفترة ؟
- ما هو التغيير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

3-3 مكونات قائمة التدفقات النقدية:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة البوابة إلى أنشطة التشغيل و الاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية لتقدير تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة، وأرصدة النقدية وما في حكمها، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.

الأنشطة التشغيلية:

تؤدي أنشطة التشغيل إلى إيجاد الإرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط الرئيسي لمؤسسات الأعمال، وكذلك فان أنشطة التشغيل تؤثر على قائمة الدخل والتي يتم إعدادها وفقا لأساس الاستحقاق، بينما قائمة التدفقات النقدية تفصح عن تأثيرها على النقدية، وبالنسبة للتدفقات النقدية الداخلية من أنشطة التشغيل فإنها تتضمن المتحصلات النقدية من العملاء، بينما التدفقات النقدية الداخلية الأقل فتاتي من المتحصلات النقدية من الفوائد والتوزيعات نتيجة الاستثمارات المالية، وتشمل التدفقات النقدية الخارجية من أنشطة التشغيل المدفوعات

[1] فايزة الشلتوني ، مرجع سابق، ص87.

[2] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، **مدخل نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص345.

النقدية للموردين، وللعمالة ومدفوعات الفوائد والضرائب، وعلى المدى الطويل فان التشغيل يجب أن يكون هو المصدر الأساسي للنقدية في المؤسسة.[1]

أنشطة الاستثمار:

تعتبر أنشطة الاستثمار عن الزيادة أو النقص في الأصول طويلة الأجل المتاحة للمؤسسة، أن شراء أو بيع أصول المؤسسة مثل: الأراضي، أو المباني، أو المعدات هو نشاط استثماري مثل شراء أو بيع الاستثمارات المالية في أسهم أو سندات المؤسسات الأخرى، وبالنسبة لأنشطة الاستثمار في قائمة التدفقات النقدية فهي تشمل ما هو أكثر من شراء وبيع الأصول التي تبوب كاستثمار في الميزانية. وعلى سبيل المثال منح القروض فهو يصنف ضمن أنشطة الاستثمار وذلك لان القرض يؤدي إلى ضرورة سداد مبلغ القرض إلى المقترض ثم تحصيله بعد ذلك عندما يحين مياد استحقاقه

أنشطة التمويل:

تحصل المؤسسة على النقدية التي تحتاجها من المستثمرين الدائمين لأجل بدء التشغيل والمحافظة ولذلك تشمل أنشطة التمويل إصدار الأسهم والحصول على القروض من خلال إصدار السندات أو أوراق الدفع غير تجارية، وشراء وبيع أسهم الخزينة وسداد توزيعات المساهمين. وبالنسبة للمدفوعات إلى المقرضين فإنها تشمل أصل معين فقط، أما فوائد القروض فإنها تدخل ضمن أنشطة التشغيل، ويمكن أن توضح أنشطة التمويل ما إذا كانت المؤسسة تقترض لكثافة أم لا، حيث يلاحظ أن الاقتراض المتزايد أدى إلى فشل العديد من المؤسسات.[2]

وهكذا يمكن تلخيص الأنشطة والبنود المتعلقة بها من خلال ما يلي :

- أنشطة التشغيل: – قائمة الدخل.
  - الأصول المتداولة فيما عدا النقدية.
  - الخصوم المتداولة.
- أنشطة الاستثمار: – الأصول الغير متداولة(طويلة الأجل).
- أنشطة التمويل: – الخصوم الغير متداول(طويلة الأجل).
  - حقوق الملكية.

[1] طارق عبد العال، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، **كلية التجارة**، مرجع سابق، ص250.

[2] نفس المرجع، ص252-253.

3-4 إعداد قائمة التدفقات النقدية:

خلافا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان استنادا إلى أساس الاستحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة معدل بعد التسويات الجردية، فان قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها من ثلاث مصادر هي:[1]

- مقارنة ميزانيتين متتاليتين وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول وأخر فترة.
- قائمة الدخل الحالية وذلك بتحديد مقدار زيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.
- بيانات عن عمليات منتقاة من الأساتذة العام للحصول على معلومات تفصيلية إضافية بهدف تحديد كيفية توريد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

ونوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:[2]

الخطوة الأولى:

تحديد التغيير في النقدية كفرق بين النقدية في أول فترة وأخرها، وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.

الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا إجراء معقد يتطلب تحديد حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين، وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات المنتقاة. وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق طريق مباشر أو غير مباشر.

الطريقة المباشرة:

يطلق على الطريقة المباشرة أيضا بطريقة حسابات النتائج، حيث يتم بموجبها تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن النشاط التشغيلي، مثل المتحصلات النقدية من المبيعات، والخدمات المقدمة والمتحصلات من العملاء وكذلك المدفوعات النقدية للمشتريات والمصروفات التشغيلية والسداد الذمم الدائمة وهكذا لباقي أوجه النشاط الجاري كل على حدة.

[1] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، مرجع السابق، ص135.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص58 -59.

الطريقة الغير مباشرة:

يشار للطريقة الغير مباشرة بالطرقة التوفيق أو المستويات، حيث تبدأ من الرق صافي الربح المعد وفق الأساس الاستحقاق من واقع قائمة الدخل ثم نعدله بالإيرادات والمصروفات غير نقدية خلال الفترة مثل المقدمات والاستحقاقات الاهتلاكات وجميع التسويات المحاسبية المختلفة، وكذلك ليتحول رقم صافي الربح من أساس الاستحقاق إلى أساس النقدية.

الخطوة الثالثة:

تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي إجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينها.

الخطوة الرابعة:

يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة(التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية)، وهو ما يجب أن يتساوى مع التغيير في النقدية وما يعادلها حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر النقطة.

4- قائمة التغيرات حقوق الملكية:

تعد قائمة التغيير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة لكل من حقوق الملكية في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير، والإضافات التي تمت عليها خلال الفترة مثل زيادة أو انخفاض رأس المال، ونتيجة الفترة من صافي الربح أو الخسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل التوزيعات والمسحوبات على الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك في نهاية الفترة.[1]

كما عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) في الفقرة 86 للتغيرات في حقوق المساهمين وطالب عرض ذلك بقوائم مالية بحيث يتم عرض ما يلي:[2]

- الربح أو الخسارة الصافية عن الفترة.
- بنود الدخل شاملة المكاسب والمصروفات شاملة الخسائر والتي يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية حسب نص هذا العيار ومجموع هذه البنود.

[1]دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية2012-2013،ص103.

[2]حسين قاضي مأمون حمادة، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2000، ص132.

- الأثر التراكمي للتغيرات في سياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية.
- تعاملات الرأس مالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في أول المدة في تاريخ الميزانية والتحركات خلال الفترة.
- التسوية أو المطابقة بين المبالغ المتغيرة لكل فئة من الفئات رأس المال المملوك وعلاوة إصدار الأسهم وكل احتياطي في بداية ونهاية المدة مع الإفصاح على حدة عن كل حركة أو تصرف.

يعد التغيير في حقوق الملكية حق رابط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وقد تتعدد مصادرة التغير في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة منفردة لبيان هذه المصادر المتعددة وتعرف هذه القائمة بقائمة التغير في حقوق الملكية.

5- الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية:[1]

تعتبر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية جزءا لا يتجزأ إذ أن لها أهمية كبيرة بمساعدة على فهم قوائم المالية وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، وبحسب معيار المحاسبي المالي الدولي فان الإيضاحات الرفقة للقوائم تساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم المعلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في طلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغيير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير لحقوق الملكية، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في الفهم المحتويات والقوائم المالية.

يؤكد المعيار الدولي رقم(01) على أهمية أسلوب وعرض الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بحيث تقدم بأسلوب منتظم طالما كان ذلك ممكنا أو عمليا، كما يجب الربط المرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية مع أية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية تتكون من:

معلومات إضافية أو تفاصيل المعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية.

معلومات إضافية لم ترد أي بنود تتعلق بها في القوائم المالية مثل الالتزامات الطارئة كما ويتطلب المعيار الدولي إفصاحات أخرى في الإيضاحات وتشتمل معلومات عن:

[1]حسين قاضي مأمون حمادة، مرجع سابق، ص133.

مبلغ توزيعات الأرباح الأسهم المقترح توزيعاتها أو المعلن عن توزيعها قبل التصريح بإصدار القوائم المالية والتي لم يتم المصادقة عليها من الجهة المخولة بذلك خلال الفترة وحصة السهم من تلك التوزيعات.

مبلغ أية أرباح أسهم ممتازة تراكمية لم يتم الاعتراف بها.

تفصح المؤسسة عما يلي إذا لم يتم الإفصاح في مكان آخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية:

- مكان إقامة المؤسسة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان المكتب المجلس.
- وصف لطبيعة عمليات المؤسسة وعملياتها الرئيسية.
- اسم المؤسسة القابضة والمؤسسة القابضة النهائية للمجموعة.[1]

ب- التقارير المالية الإضافية:

يطلق على التقارير المالية الإضافية كذلك التقارير الملحقة، وتقوم المؤسسة الاقتصادية بإعدادها بصورة اختيارية، أو عند موافقة الإدارة لمقابلة احتياجات خاصة. وبما أن عملية القرارات مستمرة فضلا عن وجود درجة عالية من عدم التجانس في المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة فإنهم من الضروري إعداد كل أو بعض تقارير المالية الإضافية إلى جانب التقارير المالية الأساسية التي تلبي احتياجات كافة الفئات الخارجية. وقد ظهرت الدعوة من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وغيرها، غلى تطور التقارير المالية ودلك بناءا على رغبة المستثمرين والدائمين والبنوك وغيرهم، ويتجلى هذا التطور من خلال ظهور عدد من التقارير المالية التي قد تلبي بعض احتياجات المستخدمين.

التقارير المالية المرحلية(الدورية):

التقارير المالية المرحلية هي التقارير التي يتم عرضها عن فترة تقل عن الفترة المالية(السنة)، بهدف تلبية الحاجة المستمرة من جانب المحاسبين لاتخاذ القرارات في أسواق المال في الوقت الملائم والمناسب، وقد طالبت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية جميع شركات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح الكامل لمعلومات المحاسبة في تقارير المالية ربع السنوية.[2]

التقارير المالية القطاعية:

يتم إعداد التقارير المالية القطاعية في المؤسسات التي تمارس أكثر من نشاط، وتتضمن معلومات هامة للمستثمرين الآخرين الذين لا يمكنهم الوصول إليها عن طريق المعلومات الإجمالية التي تقدم ضمن التقارير المالية

[1] علي حسين الدوغجي، **حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية**، جامعة بغداد، ص10-11.

[2] ناصر علي المجهلي، مرجع سابق، ص93.

الأساسية، ولقد ألزمت هيئة السوق الأوراق المالية الأمريكية جميع المؤسسات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح عن الإرادات والأرباح المحققة موزعة حسب الإنتاج أو الناطق الجغرافية، وذلك بهدف التغلب على مشكلة القيمة المضافة، وقد أوصى FASB في البيان رقم(14) لعام 1989 بضرورة إظهار جميع المعلومات التفصيلية عن مثل هنا النوع من النشاط.[1]

التقارير المالية بالقيمة الجارية:

تعتبر القيمة الجارية عن تضافر جهود أطراف متعددة مرتبطة بالمؤسسة مثل أصحاب رأس المال والإدارة والعمال والحكومة. ومن خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة المؤسسة ليس على أساس ما تحققه من أرباح ولكن على أساس ما قامت بتحويله من خامات ومنتجات وسيطة إلى منتجات نهائية أو خدمات، ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك القيمة كما تعكس مدى إيجابية المؤسسة ونجاحها في زيادة رفاهية المجتمع.[2]

قوائم المحاسبة الاجتماعية:

يمكن تعريف قوائم المحاسبة الاجتماعية بأنها مجموعة من القوائم التي يتم بموجبها قياس و تحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبة معينة وتوصيلها للمعلومات اللازمة للفئات، والأطراف المختلفة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم واتخاذ القرارات، وتعد التقارير المالية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات من أهداف التقارير المالية حيث يعد ذلك الأداء أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المؤسسة من جهة نظر المجتمع، ويأخذ التقرير عن الأداء الاجتماعي أحد الأشكال التالية:[3]

- تقرير وصفي يتضمن وصفا للأنشطة دون قيم التكاليف أو المنافع التي تحققت.
- تقرير عن تكاليف الأداء الاجتماعي ويتضمن هذا النوع من التقارير المبالغ المنفقة على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة، أما قيمة المنافع المحققة من تلك الأنشطة فلا يتم الإفصاح عنها في هذه التقارير نظرا لصعوبة قياسها.
- تقرير عن التكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو ما يعد أكثر الأنواع السابقة شمولا فهو يعطي تصورا معقولا للقارئ عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

[1] طارق عبد العال، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، لسنة2006، ص164.

[2] ناصر علي المجهلي، مرجع سابق، ص27-28،نقلا عن: خالد عبد الرحمان احمد علي، ص62.

[3] نفس المرجع، ص95.

التقارير المالية عن الموارد البشرية:

تمد التقارير المالية عن الموارد البشرية المستفيد من الموارد البشرية وكيفية استخدامها بكفاءة من خلال تفاصيل تكلفة وتعيين، وتدريب العاملين بالمشروع ونسبة الاستثمار في هذه الموارد مقارنة بالأصول الأخرى وتقييم العائد على الاستثمار في هذه الموارد وغيرها.[1]

ومن العرض السابق لكل من التقارير المالية والسياسة التقارير المالية إضافية يتضح أنها ناتجة عن التطور التاريخي للفكر المحاسبي سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية والهدف الرئيسي لهذا التطور هو زيادة فاعلية مهنة المحاسبة في خدمة المجتمع أي تقديم مالية أساسية وإضافية تمكن الأطراف الخارجية من مستخدمين هذه التقارير من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة.

المطلب الثاني: جودة التقارير المالية

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج فالقوائم المالية تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمؤسسة.

أولا: مفهوم جودة التقارير المالية

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[2]

حيث تعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي فضلا عن عوامل أخرى مثل كفاءة تشغيل و جودة تصميم نظام المعلومات المحاسبي، كما وأن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي

[1] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص 95.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2008-2009، ص 54.

تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لاتخاذ مثل تلك القرارات.[1]

حيث أنه نظرا لأهمية القوائم المالية فقد دعت الحاجة لتحسين مستوى جودتها وذلك بصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) بعنوان عرض القوائم المالية، عن طريق التأكد مما يلي:[2]

- احتواء القوائم المالية لكافة الإيضاحات الواردة بمعايير المحاسبة.
- وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك الانحرافات.
- إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات.
- تأصيل متطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية، والاستمرارية والثبات، وعرض المعلومات المقارنة، وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند توافر المعيار الملائم.

ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات و توصيلها ويمكن بيانها فيما يلي:[3]

المقومات المادية:

تتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

المقومات البشرية:

تتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

المقومات المالية:

وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

قاعدة البيانات:

تحتوي قاعدة البيانات على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

[1] علي حسين الدوغجي، مرجع سابق، ص 7.

[2] ماجد اسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص55.

[3] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص56.

المطلب الثالث: العلاقة بين الخصائص النوعية وجودة التقارير المالية

لتحديد مفاهيم جودة التقارير المالية فانه يجب أن تتسم المعلومة بالدقة لتقييم نوعية المعلومة المحاسبية، والتمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا ومالا يعتبر كذلك، كما يجب تقييم(فائدة) المعلومة على أساس أهداف القوائم المالية التي ترتكز عليها في الاهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات.

كما يجب تقييم فائدة المعلومات على أساس أهداف القوائم المالية التي ترتكز عليها في الاهتمام لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات.

ويؤدي التركيز على القوائم المالية كونها مصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة هامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح، وطالما إن هناك مجال للمفاضلة بين الطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح فانه يجب اختيار طريقة محاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يوفر المعلومات لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسين على اتخاذ قراراتهم، ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية، أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومة الناتجة في اتخاذ القرارات إرشادا كافيا لمن يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، لذلك يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرار.

حيث يتحدد مستوى جودة المعلومات المحاسبية بالإجراءات المحققة للخصائص النوعية في هذه المعلومات كما يلي:[1]

القابلية للفهم:

من بين الصفات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية هو أن تكون سهلة ومفهومة من قبل الأطراف المستخدمة لها، على أن يكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة، وحتى يكون لخاصية القابلية اثر على جودة التقارير المالية من الضروري عرض المعلومات المالية في التقارير بأساليب سهلة تمكن المستخدمين العاديين الذين لهم مستوى متوسط من الفهم على فهم وإدراك محتواها، مع التنويه أيضا إلى ضرورة عرض المعلومات الصعبة والتي تتميز بأهمية نسبية مرتفعة وحتى تكون المعلومات تساعد على فهم أكثر نجد:

- تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمونها.
- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهلة الفهم.

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص25.

- وضع المعلومات المترابطة مع بعضها البعض.
- تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدم هذه القوائم عادة في معرفتها.

الملائمة:

الملائمة خاصية أساسية حيث لها اثر كبير على جودة القرار المتخذ حيث أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتخاذ القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية تكون عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. ويتجلى اثر خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية فيما يلي:

- إذا كانت التقارير المالية تقدم فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية.
- إذا تم تقديم التقارير المالية فور طلبها من المستخدم.
- إعداد وتقديم تقارير مالية دورية، تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة.
- إذا كانت تقدم معلومات سابقة لتمكين المستخدمين من التنبؤ وتقييم صحة القرارات السابقة.
- أن تقدم معلومات مالية مرشدة تدل على الأحداث المتنبئ بها.
- توفير معلومات مالية تستخدم في التنبؤ في بيانات أخرى.

الموثوقية:[1]

تقدر الموثوقية للمعلومات المحاسبية بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم. وحتى يمكننا القول بان المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تتوفر فيها خاصية الموثوقية يجب توفر ما يلي:

- وجود إدارة مستقلة لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.
- تقسيم وتوزيع محكم للوظائف بين العمال.
- فصل تام بين مختلف العمليات وسلطة تسجيلها.
- وجود ضوابط رقابية على الوصول المادي لممتلكات المؤسسة.
- وجود مستندات مثبتة لمختلف العمليات.
- تسجيل فوري للعمليات بعد حدوثها.

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص70.

- القيام بالمطابقات الدورية بين ما هو موجود وما هو مسجل.
- وجود ضوابط رقابية على برامج التشغيل.
- الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر عند تقييم وإدراج مختلف الحسابات في القوائم المالية.
- وجود مراجع داخلي ذو مستوى وخبرة.

القابلية للمقارنة والثبات:

تعد خاصية القابلية للمقارنة ذات أهمية كبيرة وبدونها لا يمكن متابعة وتقييم أداء البنوك عبر الزمن، وكذا المقارنة بين مختلف الوضعيات المالية للبنوك. كما يعتبر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية، والطرق والسياسات المحاسبية ضروري جدا قبل استخدام القوائم المالية لأغراض التحليل(وخاصة عند إجراء المقارنات)، كما أن الثبات في استخدام تلك المبادئ والطرق، والسياسات يؤدي إلى صدق دلالة التقارير المالية إذ أن تغير تلك الأسس من عام إلى أخر يفقد تلك التقارير دلالتها وقد يكون مضللا للجهة المستخدمة لها ، ولكي تحقق هاتين الخاصيتين في معلومات التقارير المالية لابد من:[1]

- توحيد المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية.
- توحيد طرق التقييم المحاسبي المتبعة في تقييم الحسابات.
- توحيد طريقة عرض القوائم المالية الأساسية.
- توحيد طريقة عرض القوائم الملحقة.
- التماثل المبادئ المحاسبة المتبعة في إعداد القوائم المالية من سنة لأخرى.
- تماثل الطرق التقييم المحاسبي من سنة لأخرى.
- تماثل القوائم المالية من سنة لأخرى
- تماثل طرق عرض القوائم المالية الملحقة.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن لكل خاصية من خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثر على جودة التقارير المالية، فكلما كانت المعلومات المحاسبية مفيدة، ومؤثرة على القرارات المتخذة أي أنها تقلل من درجة عدم التأكد المحيطة بالقرارات، وتتوفر في الوقت المناسب، ولها قدرة على التنبؤ بمختلف الاحداث والنتائج قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، وكذا مساعدة مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة بالإضافة إلى أن تكون خالية من الأخطاء والتحيز، وأن تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، كما أنه لابد من أن

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص28.

تكون هنالك ثبات في السياسات والمبادئ والطرق المحاسبية حتى يتسنى للمستخدمين مقارنة المعلومات عبر الزمن وأن تكون قابلة للفهم المباشر من مستخدميها، كلما كانت التقارير المالية ذات جودة عالية ومعبرة عن الأداء والمركز المالي للبنوك بصدق.

المبحث الثاني: التقارير المالية في البنوك التجارية

تعد البنوك أحد أهم القطاعات الحيوية التي تؤثر في عملية تنشيط واستمرارية الاقتصاد الوطني بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة، ونظر لمدى تأثير العولمة على الاقتصاد العالمي فقد تطورت الصناعة البنكية بشكل سريع ومتنامي، وهذا ما تطلب تطوير العمليات التي تقوم بها البنوك عامة من أجل تحسين أدائها وفق هذه المتغيرات.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك أحد أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، وظيفتها الأساسية قبول ودائع تجارية وتوفير لأجل من الأفراد والمشروعات أو الإرادات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و خصم وبقية العمليات المالية للوحدات غير المصرفية

أولا: تعريف البنك التجاري

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقود، يرتكز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح إنشاء وتحويل النقود، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود.

ومنه فإن النشاط البنك التجاري يتلخص في جمع الإدخالات من مختلف المتعاملين الاقتصاديين التي تشكل المورد الأساسي للمؤسسة البنكية، ثم توجيه هذه الموارد نحو استخدامات شتت، خاصة ما يتعلق منها بعمليات الإقراض والاستثمار وأداء الخدمات المصرفية الأخرى.[1]

كما يعرف البنك التجاري أيضا بأنه:" المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحول وتبيع، كما أنها تمتلك كأي مؤسسة أموالا خاصة حيث يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو إنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض.[2]

ثانيا: وظائف البنك التجاري

مع تطور النشاط البنوك التجارية تطورت معه هذه الأخيرة، فيميز نوعين منها: وظائف حديثة و وظائف تقليدية.

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيق، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، لسنة2000، ص7.

[2] العاني إيمان، البنوك التجارية والتحديات التجارة الالكترونية، المذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بنوك وتأمينات، قسنطينة، السنة الجامعية2006-2007،ص4.

1 –وظائف البنك التجاري التقليدية:

تتمثل وظائف البنك التجاري التقليدية فيما يلي:[1]

- قبول الودائع بمختلف أنواعها،(ودائع لأجل، ودائع تحت الطلب، ودائع تحت إشعار).
- منح قروض للعملاء قصيرة الأجل.
- القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية، مثل شراء وبيع الأوراق المالية.
- خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها في ميعاد استحقاقها، وتسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء.
- تأجير خزائن حديدية للأفراد مقابل عمولة محددة.
- تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها ولحسابهم.

2– وظائف البنك التجاري الحديثة:

تتضمن وظائف البنك التجاري الحديثة ما يلي:

- بيع وشراء العملات الأجنبية، وذلك بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف.
- التعامل بالاعتمادات المستندية، وذلك لتسهيل عمليات التجارة الخارجية.
- تقديم عمليات استشارية للعملاء بما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية.
- المساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية والسكنية.
- إصدار خطاب الضمان.
- تحويل العملة للخارج.
- إصدار الشيكات.
- خدمات بطاقة الائتمان.
- خدمات الكمبيوتر الحديثة.
- إدارة أعمال ممتلكات العملاء.
- البنك الآلي (Auto Bank).

[1] عبد الحق بوعتروس، المرجع السابق، ص16-17.

المطلب الثاني: التقارير المالية في البنوك التجارية

إن النظام المحاسبي في البنك يرتبط ارتباطا وثيقا بجميع الأنشطة البنكية، وهو المحور الرئيسي لجميع المعلومات والبيانات المحاسبية التي تعد الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك المتعاملين معه من الخرج في الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته وأداء وظائفه، حيث يستخدم مخرجات هذا النظام المتماثلة في التقارير المالية كأداة من أدوات الرقابة والتحليل المالي للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات.[1]

حيث تقسم التقارير المالية حسب الجهة المستفيدة منها إلى نوعين:

أولا: التقارير المالية الداخلية(الخاصة)

يقصد بالتقارير الداخلية التي يعدها قسم المحاسبة للمستويات الإدارية المختلفة التي تحتاجها أغراض الاستخدام الداخلي في البنك ومن أمثلتها:[2]

- تقارير خاصة بقياس تكلفة أنشطة البنك المختلفة.
- تقارير خاصة لتحديد مدى كفاءة وفعالية كل قسم من الأقسام.
- تقارير خاصة لتقييم أداء الأفراد العاملين في البنك.
- تقارير خاصة بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.
- تقارير بتوصيات معينة يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط لأعمال البنك المستقبلية.

تقدم التقارير الداخلية وفق أشكال وأساليب متعددة وفقا لحاجة المستوى الإداري الذي يستخدمها، فقد تكون على شكل جداول وبيانات إحصائية رقمية بالكم والقيمة، أو قد تكون على شكل خرائط وأشكال إحصائية، أو قد تكون تقارير إنشائية مدعمة ببعض الأشكال لغرض التوضيح.

ثانيا: تقارير مالية خارجية(العامة):

التقارير المالية الخارجية هي التقارير التي تعبر عن نتيجة أعمال البنك ومركزه المالي والتي تظهر مستوى الأداء للبنك بصفة عامة، وهي التي يتم الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة وتتركز معظمها في القوائم المالية

---

[1] رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص55.

[2] محمد السيد سرايا ناصر الدين، المحاسبة في المنشآت المالية،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، لسنة2008، ص67.

الختامية في نهاية السنة المالية، وهذه التقارير لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي يهمها الاطلاع عليها، ومن أهمها ما يلي:[1]

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة النقدية.
- قائمة التغير في حقوق الملكية.
- تقرير مجلس الإدارة عن أداء البنك.
- تقرير مراجع الحسابات الخارجي للبنك.

أ -**أهداف إعادة ونشر التقارير المالية:**

تنشر البنوك سنويا قوائمها المالية(الميزانية، قائمة الدخل) للعديد من الأهداف لعل من أهمها تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرار الإداري وما يحتاج إليه أيضا التحليل المالي الذي يستخدم في:[2]

ب-**إعداد القوائم المالية في البنك التجاري:**

يعتمد إعداد القوائم المالية الخاصة بالبنوك على فهم خصوصية وطبيعة أنشطتها والعوامل الخارجية المؤثرة في هذا النشاط، سواء كان ذلك حسب القوانين والإجراءات المفروضة من السلوطات النقدية المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة والسيولة والسقوف الائتمانية أو المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر بتقييم الأصول والخصوم.

قائمة المركز المالي:

تعرف قائمة المركز المالي بأنها كشف أو قائمة الأموال و أوجه استخدامها، وتعد في نهاية السنة، أو أنها كشف شامل بأصول وخصوم المؤسسة بالقيم الحقيقية بتاريخ معين، كما عرفتها لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي المحاسبيين والقوانين بأنها بيان في شكل جدول يلخص الراصدة المدينة والدائنة بعد إقفال السجلات المحاسبية وفق المبادئ المحاسبية.[3]

وهناك ثلاث نماذج لقائمة الميزانية:

- نموذج تفصيلي لغايات إدارية.

---

[1] محمد سيد سرايا ناصر الدين، مرجع سابق، ص68.

[2] أحمد لعماري، **تطور نظام المحاسبي المالي المصرفي لترشيد عملية اتخاذ القرار الإداري في ضل الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الدولة في علوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2002-2003، ص155.

[3] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 304.

- نموذج ملخص لغايات البنك المركزي.
- نموذج ملخص لغايات النشر في الصحف المحلية.

تتمثل المجموعة الرئيسية لقائمة المركز المالي للبنوك التجاري وفق المعيار IAS07

يتم الإفصاح بما يلي من الحسابات:[1]

–بالنسبة للأصول فتشتمل ما يلي:

- النقدية والأرصدة لدى البنوك والمراسلين(مع التمييز الأرصدة لدى البنك المركزي والتي تمثل الاحتياطي القانوني).
- الأوراق المالية والاستثمارات.
- الأوراق التجاري المخصومة(الكمبيالات).
- القروض والسلفات.
- الأرصدة المدينة المتنوعة.
- صافي الأصول الثابتة(بعد الاستهلاك).
- أرباح والخاسر(رصيد الخسائر إن وجدت) كأصل وهو الذي يمثل مدى انخفاض في حقوق الملكية.

–أما الخصوم فتشتمل ما يلي:

- رأس المال.
- الاحتياطات(وتبوب إلى احتياطي قانوني واحتياطي عام).
- المخصصات.
- الودائع والحسابات الجارية.
- البنوك والمراسلون (مع التمييز القروض البنك المركزي).
- الأرصدة الدائمة المتنوعة.
- أرباح(وتشتمل الأرباح المرحلة والأرباح العام الحالي)ويشكل هذا البند الإضافة إلي حقوق الملكية.

–المعلومات الواجب عرضها في قائمة المركز المالي:

يجب على البنك مراعاة ما يلي في عرض قائمة المركز المالي:[2]

- تبويب الأصول و الخصوم حسب طبيعتها في البنك التجاري.

---

[1] عبد الغفار الحنفي و عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، سنة 2003-2004، ص 215.

[2]طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، مرجع سابق، ص437 -439.

- يجب تبويب الأصول حسب سيولتها و تبويب الخصوم حسب تاريخ استحقاقها.
- لا يسمح بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو العكس، ما لم يكن هناك نص قانوني.
- لم يعد مطلوبا من البنوك أن تميز بين الاستثمارات قصيرة الأجل و طويلة الأجل، إنما عليها أن تميز بين الاستثمارات بغرض المتاجرة، أو الاستثمارات المتاحة للبيع و الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يجب على البنوك أن تفصح عن القيمة السوقية العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية، لأن كلا من الاستثمارات بغرض المتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع تظهر في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، فإن الإفصاح الصافي يؤثر فقط على الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

و فيما يلي نموذج لقائمة المركز المالي:

الجدول رقم (02-01): قائمة المركز المالي

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
- نقدية و أرصدة لدى البنك المركزي. - أوراق مالية حكومية و غير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول. - استثمارات مالية متاحة للبيع. - إيداعات و قروض و سلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص). - قروض و سلفيات للعملاء. - استثمارات مالية في شركات أخرى.		- أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى - الودائع المستحقة لسوق المال - المبالغ المستحقة لمودعين آخرين - شهادات الإيداع - أوراق الدفع و الخصوم الأخرى الورقية - أرصدة دائنة و مخصصات أخرى.	
إجمالي الأصول		إجمالي الخصوم	

المصدر : دادة دليلة، مرجع سابق، ص 91-92

قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

تعرف قائمة الدخل بأنها قائمة مالية يدرج فيها كافة البنود الخاصة بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بفترة محاسبية معينة من أجل تحديد نتيجة الفترة من صافي الربح أو الخسارة لهذا يطلق عليها أيضا قائمة حساب الأرباح و

الخسائر و يجب أن تعرض هذه القائمة النتائج السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة يتم بمقتضاها تجميع الإيرادات والمصاريف حسب طبيعتها.[1]

حيث تعكس هذه القائمة الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع و الاقتراض و يسدد البنك مقابل ذلك فوائد كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية ويحصل مقابل دلك على إيراد الفوائد، و بناءا على ذلك فان الفوائد المحصلة من القروض واستثمار الأوراق المالية هي التي تحقق أكبر قدر ممكن من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي.

محتوى قائمة الدخل:

تتكون قائمة الدخل مما يلي:[2]

ـ جانب الإيرادات و يتضمن مما يلي:

- فوائد و إيرادات الاستثمار :تمثل جميع الإيرادات الناتجة عن استثمار أموال البنك من خلال قيامه بمنح الائتمان و القروض و السلفيات، وهي تعد من أهم إيرادات البنك.
- عمولات و إيرادات أخرى: تمثل جميع الإيرادات المختلفة التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل تقديم خدمات بنكية مثل :فوائد بيع الأوراق المالية، الاجيو، شراء و بيع العملات الأجنبية و إيجار الخزائن.

ـ جانب المصروفات و يحتوي على ما يلي:

- فوائد و عمولات : و تمثل الأعباء المالية التي يدفعها البنك للغير للحصول على الأموال لاستثمارها مثل : الفوائد المالية التي يتحملها البنك نظير ودائع العملاء الادخارية، و العمولات مقدار المبالغ التي يدفعها البنك للبنوك و المؤسسات الأخرى مقابل الخدمات التي يؤدوها له.
- مصاريف إدارية و مخصصات: و يتضمن جميع المصاريف الإدارية للبنك من الأجور ومرتبات، كما يشمل إهتلاكات الأصول الثابتة، و المخصصات و مستحقات الضرائب، حيث يجب التمييز بين ثلاث أنواع رئيسية للمصاريف و هي:

[1] محمد جمال علي الهلالي وعبد الرزاق شحاذة، **محاسبة المؤسسات المالية للبنوك وشركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، مص226.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 220.

- المدفوعات للمرتبات والأجور :وتمثل الجانب الأهم والأكبر من المصاريف حيث تعتمد البنوك على اليد العاملة بصفة كبيرة.
- التكلفة المتعلقة بالحصول على الأموال للقيام بوظيفة منح الائتمان أساسا والقيام بعمليات الاستثمار، و تمثل هذه التكلفة الفائدة المدفوعة على الودائع و الأموال المقترضة، و يمكن التعويل على هذه الأعباء باعتبارها تمثل قياسا لسياسة الإدارة في الاستحواذ على مصادر الأموال.
- ثمن الاستحواذ و تشغيل الإمكانيات المادية للبنك والمتمثلة في الإيجارات المدفوعة أو الضرائب العقارية ومصروفات تشغيل الآلات وصيانتها واستهلاكها وغير ذلك مما يدخل تحت بند التكاليف أو المصروفات الأخرى بالمفهوم الأشمل.
- المعلومات الواجب عرضها في قائمة الدخل.

يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات و المصاريف وصولا لأرباح أو خسائر النشاط وصافي النتيجة قبل وبعد اقتطاع الضرائب لغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك.

يحضر إجراء مقاصة بين بنود المصاريف والإيرادات عن الفترة، أما المقاصة القانونية فهي قائمة حيث تمثل المقاصة عندئذ توقع تحقق أو تسوية الأصل أو الالتزام، و يمكن للبنك أن يعرض البنود التالية بالصافي في قائمة الدخل:[1]

-أرباح أو خسائر عمليات النقد الأجنبي

-أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات في الأوراق المالية

-أرباح أو خسائر التصرفات و التغير في قيمة الأوراق المالية بغرض المتاجرة

ويجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية(العوائد و أتعاب أداء الخدمات و العمولات و نتائج التعاملات)، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع الإيرادات على حدة حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية تقييم أداء البنك، ويجب عرض كل تلك الإفصاحات بالإضافة إلى الإفصاحات الخاصة بمصدر الحصول على الإيراد.

كما يجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات البنكية أيضا الفوائد والعمولات وخسائر القروض والسلفيات والمصاريف العمومية والإدارية والأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع المصاريف على حدة حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من التقييم الصحيح لأداء البنك.

[1] دادة دليلة، مرجع سابق، ص 83.

و فيما يلي عرض لنموذج قائمة الدخل للبنك:

الجدول رقم (02-02): قائمة الدخل

البيان	المبالغ
- فوائد و نتائج مماثلة - فوائد و أعباء مماثلة - أرباح الأسهم - نواتج الرسوم و العمولات - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة - أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع - أرباح أو خسائر ناتجة عن المعاملات بالعملة الأجنبية - نواتج النشاطات الأخرى - أعباء النشاطات الأخرى - خسائر انخفاض القيمة على القروض و السلف - المصاريف الإدارية العامة و مصاريف التشغيل الأخرى	

المصدر : دادة دليلة، مرجع سابق، ص 83.

قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتغيرات في قائمة المركز المالي خلال الفترة، أو بمعنى أخر توضيح المعلومات الخاصة بتفسير التغير في رصيد النقدية نهاية الفترة عما كان عليه في بدايتها، مع تقسيم هذه التغيرات إلى تدفقات حسب الأنشطة التشغيلية، التمويلية و الاستثمارية.[1]

- **المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية:**

إن البنك التجاري المسؤول عن إعداد قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية والقاعدة أن أسس إعداد هذه القوائم متمثلة بالنسبة إلى كافة الوحدات الاقتصادية، ومنها البنوك التجارية طبعا، ولكن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بهذه القائمة في البنوك التجارية نوجزها فيما يلي:[1]

[1] دادة دليلة، مرجع سابق، ص 83.

- يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الآتية بالصافي
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من والى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن أنشطة العميل وليس المشروع، ويطلق عليها " قبول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك".
- الإيداعات لدى البنوك الأخرى ناقص المسحوبات من هذه الودائع.
- القروض والسلفات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفات.

وفقا لما سبق ودون الخروج على قواعد المحاسبية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة ، تظهر قائمة التدفقات النقدية للبنك كما يلي:

جدول: قائمة التدفقات النقدية

البيان	إيضاح الرقم	العام الحالي	العام السابق
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الربح(خسارة) قبل خصم الضرائب			
تعديلات لتسوية الأرباح (الخسائر) مع التدفقات من أنشطة التشغيل			
إهتلاك			
مخصصات			
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية بخلاف مخصص القروض			
خسائر(أرباح) بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
ضرائب الدخل المسددة			
أرباح التشغيل فبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل			
صافي النقص(الزيادة)في الأصول			
النقص(الزيادة) في الأرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي			
النقص(الزيادة) في الودائع لدى البنوك			
النقص (الزيادة) في أذون الخ ا زنة والأوراق الحكومية			
النقص (الزيادة) في الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة			
النقص (الزيادة) في الأرصدة المدينة و الأصول الأخرى			
النقص (الزيادة) النقص في الالتزامات			

[1] فايز زهد الشلتوني، مرجع سابق، ص28.

صافي (الزيادة) النقص في الالتزامات			
الزيادة (النقص) في الأرصدة المستحقة للبنوك			
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء			
الزيادة (النقص) في الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى			
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (01)			
متحصلات من بيع استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
(مشتريات) استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ			
متحصلات من بيع أصول ثابتة			
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة أو إعداد الفروع			
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار (02)			
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
الزيادة (النقص) في السندات			
الزيادة (النقص) في قروض طويلة الأجل			
الزيادة (النقص) في رأس المال المدفوع			
توزيعات الأرباح المدفوعة			
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (03)			
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها (01+02+03)			
رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة			
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة			

المصدر: كاسر لايقة رولا، مرجع سابق، ص32.

قائمة التغير في حقوق الملكية:

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملكية في بداية الفترة بعد مراعاة حقوق الغير، والإضافات التي تمت عليها خلال الفترة مثل زيادة أو انخفاض رأس المال، ونتيجة الفترة من صافي ربح أو خسارة، و أيضا أسباب التخفيض في حقوق الملكية خلال الفترة مثل المسحوبات و التوزيعات على الملاك و أخيرا رصيد حقوق الملاك في نهاية الفترة.

- **المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة حقوق الملكية:**

يجب أن يعد البنك التجاري قائمة بالتغيرات في حقوق الملاك (أو المساهمين)عن الفترة المحاسبية ويراعى في ذلك أن تفصح القائمة عما يلي:

- تغيرات رأس المال المدفوع (الأسهم) في أول و آخر السنتين الحالية و السابقة.
- أرصدة الاحتياطات أول وأخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطات سلبا وإيجابا.
- التغيرات في رصيد حساب الأرباح المحتجزة أول وآخر الفترة الحالية والسابقة وأية حركة في هذا الحساب، بالإضافة إلى صافي الربح(أو خسارة)الفترة المحاسبية السابقة والحالية.
- إجمالي أرصدة حقوق المساهمين أول و آخر الفترتين السابقة والحالية، والتغيرات فيها خلال الفترتين.

و وفقا لهذه القواعد يجب أن تظهر قائمة التغير في حقوق المساهمين كما في الجدول التالي:

جدول: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

البيان	رأس مال الأسهم	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطات أخرى	أرباح محتجزة	صافي ربح (خسارة) السنة	الإجمالي
سنة المقارنة رصيد 01/01 ....ربح (خسارة)السنة زيادة رأس المال تحول لاحتياطي عام أرباح موزعة رصيد 12/31								
السنة الحالية رصيد 01/01 ...ربح (خسارة)السنة زيادة (تخفيض) رأس المال رصيد 12/31								

المصدر : دادة دليلة، مرجع سابق، ص 84.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

تتمثل القوائم المالية والتقارير مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك وتشمل هذه القوائم كما ذكرنا سابقا: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية.

وبهدف زيادة المنفعة في القوائم السابقة ترفق ببعض من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية، ويجب أن تحتوي هذه الإيضاحات على ما يلي:

1. النشاط:

يجب أن يشار فيه إلى تاريخ تأسيس البنك، ورقم القرار الوزاري بتأسيس البنك، ونوعية النشاط الذي يمارسه، واسم المدينة التي يعمل بها المركز الرئيسي، وعدد الفروع.

2. السياسات المحاسبية المتبعة:

و تتمثل في توضيحات للطرق المحاسبية المتبعة من طرف البنك ومن هذه السياسات ما يلي:

- المعاملات بالعملة الأجنبية: يتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس سعر صرف العملات الأجنبية في تاريخ تنفيذ المعاملات المالية، ويتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات من العملات الأجنبية في نهاية السنة على أساس سعر الصرف في نهاية السنة المالية وإظهار الفروق سواء كانت ربحا أو خسارة في قائمة الدخل ضمن أرباح أو خسائر معاملات النقد الأجنبي.
- أذونات الخزينة: و يتم إثباتها بالقيمة الاسمية، وتظهر في الميزانية بالصافي بعد استبعاد خصم إصدار.
- تقييم الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة :ويتم تقييمها على أساس سعر التكلفة التاريخي أو سعر السوق في حالة وجود سوق الأوراق المالية، أو على أساس سعر التكلفة و القيمة المحسوبة لهذه الأوراق بحسب أحدث القوائم المالية المنشورة للشركات المصدرة لهذه القوائم، ويتم الاختيار بينهما دائما للاختيار الأقل وتكوين مخصص هبوط الأسعار في حالة زيادة التكلفة عن سعر السوق أو القيمة المحسوبة لكل استثمار على حدى.
- تقييم الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ، ويتم تقييمها كل استثمار على حدى على أساس التكلفة التاريخية، وفي حالة الانخفاض في قيمة هذه الاستثمارات فإنه يتم تعديل القيمة الدفترية وتحميل قائمة الدخل بقيمة هذا الانخفاض.

ج–الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

يتم إعداد القوائم المالية للبنوك طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، وقد أوضحت هذه المعايير أن العمليات التي تزاولها البنوك التجارية تختلف عن تلك التي تزاولها المؤسسات الأخرى، ووفقا لهذه الطبيعة الخاصة فإنه ضروري وضع

بعض متطلبات الإفصاح الخاصة بالقوائم المالية للبنوك التجارية، و نظرا لأهميتها فقد أصبحت هذه الإفصاحات ملزمة للبنوك التجارية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش و الملاحظات و البدائل المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر و السجلات الخاصة بالمؤسسة.

حيث يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دو ا ر هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة، وهذا يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة، إعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن وضعية المؤسسة المالية.[1]

كما يعني الإفصاح إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة.

كذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة و الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة.

مما سبق يتضح لنا أن الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.[2]

أهمية الإفصاح المحاسبي:

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالبنوك نظرا لتعقيد عمليات الأدوات المالية المستعملة من المشتقات والأوراق المالية و اتساع حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها، ومع إزالة القيود في تعاملات البنوك والمؤسسات المالية و ارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنيات المستخدمة، وفي هذا الصدد فإنه يتوجب على إدارة البنوك أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات ومنها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الصرف.

[1] بن عيشي عمار وعمري سامي،**تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** ، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة، ص48.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 47.

لذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا حيويا، ونتيجة لكل هذا فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة اكتر تعقيدا، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية، وهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح شامل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.[1]

كما نجد أن للجنة بازل للرقابة البنكية دورا هاما في مجال الإفصاح في البنوك حيث أن المبادئ الأساسية التي أصدرتها تضمن للسلطات التحقق من إتباع البنوك للسياسات المحاسبية المناسبة، كما تم إصدار عدة تقارير بشان الإفصاح في القوائم المالية في البنوك، والمتاجرة في المشتقات المالية، وكيفيات قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يكفي لمستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة البنك في إدارة مختلف أنواع المخاطر.[2]

و في هذا الإطار، ونظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار IFRS07 الأدوات المالية(الإفصاحات)، و يعود إصدار اللجنة لهذا المعيار نظرا لتطور عمل البنوك و لما لهذا القطاع من اثر في سوق الأعمال، وحاجة مستخدمي البيانات المالية للبنوك إلى معلومات موثوق بها للمقارنة تساعدهم في تقييم مركزها المالية وأدائها بشكل يفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية.[3]

مما لاشك أن التقارير والقوائم المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، لذا يجب أن تفي المعلومات في تلك القوائم باحتياجات أصحاب المؤسسة والمستثمرين الحاليين والمرتقبين بما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر قدرة في تنمية الاقتصاد الوطني.

[1] ثائر صبري محمود كاظم الغبان، **تكييف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها**، دراسة تطبيقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد السابع والعشرون، جامعة نهرين، العراق، ص 172.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 447-448.

[3] رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص 117.

خلاصة الفصل:

تعتبر التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للبنوك والمؤسسات المالية أحد أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها وما توفره من إفصاح للمعلومات من حيث توفير الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية بهذه التقارير والقوائم المالية بالنسبة للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات.

تعتبر التقارير المالية وسيلة من أهم وسائل توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين وخاصة من هم خارج المؤسسة، حيث أنها تمثل المصدر الأساسي والمهم للحصول على معلومات موثوق بصحتها.

كما يجب أن تتكامل القوائم المالية مع بعضها البعض لتحقيق مقتضيات الإفصاح المحاسبي وتعبر بصدق و وضوح وبصورة كاملة عن الحقائق الاقتصادية المتعلقة بالبنك وعملياته مع التقليل قدر الإمكان من مخاطر الانحياز وسوء التفسير وعدم الدقة والغموض.

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية

تمهيد:

نتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري، كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب الميداني. وبهدف تحقيق هذا الغرض فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لجمع ومعالجة البيانات لفئات عينة الدراسة، وتحديد نسبة الاستجابة الفعلية لإجابة أفراد العينة الإجمالية الاختبارات لكل أسئلة الاستبيان الواردة ضمن محاورها المختلفة، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة لقياس وتحليل فرضيات الدراسية، بالإضافة إلى معلومات عينة الدراسة واستخلاص النتائج بأكبر قدر من الواقعية.

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول الوسائل والأساليب المستخدمة في تحليل عينة الدراسة، أما المبحث الثاني فيتناول عرض النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: الوسائل والأساليب المستخدمة في وصف وتحليل عينة الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث بشكل توضيحي إلى المنهجية المتبعة في الدراسة، حيث تحتوي على أساليب جمع البيانات، ومنهجية أداء الدراسة والتعرف بها، بالإضافة للاخت ىبارات الخاصة بأداء الدراسة المستهدفة واستجابتها الفعلية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحديد البيانات الخصائص الديمغرافية فضلا عن تحليل وإختيار الفرضيات الدراسة.

المطلب الأول: أداة الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة قمنا بالاعتماد على أداة الدراسة الميدانية والتي تتمثل في الاستبيان بشكل يتلاءم مع أهداف الدراسة لاختبار الفرضيات، بالإضافة إلى جمع المعلومات المتعلقة بالشخصية أفراد العينة الدراسية.

أولا: وصف أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي كانت لها الأثر الفعال في تصميم الاستبيان، فقد تم إعداد استبيان وخصص لجمع المعلومات حول "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية"، حيث قمنا بتبويب الاستبيان على عدة محاور، وعرضت على أساتذة مختصين لمراجعتها والتأكد من شموليتها وتغطيتها لجوانب الدراسة وبذلك تبلورت الاستبيان في صورته النهائية وقد تم تقسيم هذه الاستبيان إلى مجموعتين كالآتي:

المجموعة الأولى: تحتوي على الخصائص العامة لعينة الدراسة وتتكون من أربع فقرات.

المجموعة الثانية: تناقش أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في مسيلة، ويتم تقسيمها إلى ثلاث محاور هي:

1- **المحور الأول**: حرص البنوك التجارية على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة.
2- **المحور الثاني**: أثر الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك.
3- **المحور الثالث**: أثر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك.

قد تم تقسيم هذه المعطيات بالاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي في هذه الدراسة والمبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1): مقياس ليكرت المعتمد في الدراسة.

البيان	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون المجتمع وعينة الدراسة من البنوك العاملة في مسيلة، يتم توزيع الاستبيان على المديرين الماليين والمحاسبين والعاملين في البنوك التجارية، وبناءا على ذلك حددت عينة الدراسة في " 40" فردا، منها (6) مديرين، و(6) محاسبين، والباقي عاملين في البنك. والجدير بالذكر أنه تم توزيع الاستبيان على عينات الدراسة التي تم تحديدها أعلاه وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

الجدول رقم(3-2): العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	45	%100
الاستبيانات المستردة	40	%88.88
الاستبيانات غير الصالحة للتحليل	00	%00
الاستبيانات غير المستردة	05	%11.12
الاستمارات الخاضعة للتحليل	40	%88.88

المصدر: من إعداده الطالبة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية

يعتبر أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي من الأساليب المستخدمة، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية نسخة العشرين، وتم استخدام الاختبارات التالية:

1 - قياس معامل ثبات استبيان بمعامل ألفا كرونباخ.

2 - مقاييس الإحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه مقاييس هي المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري.

- **المتوسط الحسابي**:[119]

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الإحصائية الوصفية التي تستخدم في وصف إجابات المستجيبين وعرض نتائج الدراسة، ويطلق عليه أيضا الوسط، ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة.

- **الانحراف المعياري**:

إن الانحراف المعياري هو أحد المقاييس التشتت الذي يؤكد صحة تمركز قيم الوسيط الحسابي لفقرات الاستبيان، وقد استخدمنا هذا المقياس بهدف معرفة مدى تشتت القيم عن الوسط الحسابي لإجابة أفراد العينة الدراسة ومحاور الاستبيان.

3 – اختبار t للعينة الأحادية:

يعد هذا الاختبار tمن الاختبارات المعلمية القوية ويستخدم لفحص إذا ما كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي القيمة الثابتة.

يستخدم اختبار العينة الأحادية بشكل أساسي لمقارنة المتوسط الحسابي المحسوب مع المتوسط الفرضي المحدد بشكل مسبق.

[119] أكرم يحي علي الشامي، مرجع سابق، ص95.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة:

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم(3-3): الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الرقم	المتغـيرات		النسبة	التكرار
02	العمر	أقل من 25	00	00
		من 25 إلى أقل من 30	12,5	5
		من 30 إلى أقل من35	35,0	14
		من 35 إلى أقل من40	27,5	11
		40عام فأكثر	25,0	10
03	المؤهل العلمي	بكالوريا	15,0	6
		ليسانس	62,5	25
		ماجستير	7,5	3
		دكتوراه	10,0	4
		خاص	5,0	2
04	سنوات الخبرة	أقل من5	20,0	8
		من5 إلى 10	27,5	11
		من10 إلى 15	32,5	13
		أكثر من 15	20,0	8
المجموع العينة			100,0	40

من خلال الجدول أعلاه نجد:

- بالنسبة لمتغير العمر: فان الأفراد العينة يتوزعون بنسبة (12.5%) للفئة العمرية من 25 إلى 30 سنة، وبنسبة (35%) لصالح الفئة العمرية من 30 إلى اقل من 35 سنة، وبنسبة (27.5%) لصالح من 35 إلى اقل من 40، وبنسبة (25%) لصالح أكثر من 40 سنة، أي أن معظم المجيبين من الشباب مؤهلين.
- بالنسبة سنوات الخبرة: يلاحظ أن ما نسبته (62.5%) من عينة الدراسة هم من حملت شهادة ليسانس، وما نسبته (15.0%) من حملة شهادة ال بكالوريا، وبنسبة (10%) لحملة شهادة الدكتوراه، ونسبة (7.5%) و (5%) لحملة شهادة الماجستير بالنسبة للحالات الخاصة على الترتيب، أي أن أفراد عينة الدراسة مؤهلين تأهيلا ملائما.
- بالنسبة لسنوا ت الخبرة: إن أغلب عينة الدراسة لديهم خبرة من 10الى 15 سنة بنسبة (32.5%) مما يدل على وجود الأفراد ذوي الخبرة ومعرفة في المجال مما يعزز الثقة في النتائج أن المجيبين يتمتعون بالخبرة في العمل المصرفي ، كما وجد ت ما نسبته (27.5%) لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنة، أما نسبة (20%) لهم الخبرة أقل من 5 سنوات سنة، أما أكثر من 15 سنة خبرة فنسبته (20%)

المطلب الأول: خصائص السيكومترية للاستبيان

❖ **أولا :**

✓ **صدق الاستبيان:**

يقصد بصدق أداة الدراسة؛ أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقام ت الطالبة بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال، الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

✓ **صدق المحكمين :**

تم عرض أداة الدارسة(الاستبيان) في صورتها الأولية قبل توزيع لعملية تحكيم من قبل الأساتذة المشرفة، وهي تنتمي لاختصاص علمي وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب، خاصة من حيث:

- دقة صياغة فقرات وصحة العبارات.
- مدى شمولية الاستبيان لمعالجة مشكل الدراسة.
- ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه.

هذا بالإضافة إلى اقتراح ما نرى ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفه، أو إضافة عبارات جديدة

وفي الأخير، وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من التحكيم، استجابة الطالبة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحات المشرقة. وتمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي(ملحق رقم 01) .

- ✓ **صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة:**

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك. (العينة الاستطلاعية 10 أفراد)

جدول رقم (3-4): يوضح صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

	الرقم	المحاور المعلمية Pearson	معامل الارتباط	دلالة الإحصائية
حرص البنوك التجارية في توفي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة:			0.621*	دال
الخصائص النوعية الأساسية	01	خاصية قابلية للفهم	0,680**	دال
	02	خاصية الإفادة	0,783**	دال
	03	خاصية الملائمة	0,892**	دال
	04	خاصية الموثوقية	0,835**	دال
الخصائص الثانوية	01	خاصية الثبات	0,824**	دال
	02	القابلية للمقارنة:	0.732**	دال
	* Correlations significant at the 0.05 level (2-tailed).		** Correlations significant at the 0.01 level (2-tailed)	

المصدر: من خلال الاستبيان

قيمة r الجدولية : 0.735عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية 9 // قيمة r الجدولية : 0.602 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 9

من خلال الجدول رقم (3-4) نجد معاملات الارتباط بين كل المحور والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان دالة إحصائيا ، حيث قيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية ومنه تعتبر محاور صادقة ومتسقة ، لما وضعت لقياسه.

❖ **ثانيا:**

✓ **ثبات وصدق أداة الدراسة:**

ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان، يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة، عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم(3-5) يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

جدول رقم (3-5) : يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha لمحاور أداة الدراسة

	الرقم	المحاور	معامل الفا كروم باخ	عدد الفقرات
حرص البنوك التجارية في توفي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة:			0,6070	4
الخصائص النوعية الأساسية	01	خاصية قابلية للفهم	0.436	4
	02	خاصية الإفادة	0,6810	4
	03	خاصية الملائمة	0,8270	4
	04	خاصية الموثوقية	0,7570	4
الخصائص الثانوية	01	خاصية الثبات	0,7820	4
	02	القابلية للمقارنة:	0,6260	4
جميع فقرات الاستبيان			0,9190	28

المصدر : من خلال الاستبيان

من خلال جدول رقم (3-5) نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ أكبر من الحد الأدنى (0.6) في جميع محاور الاستبيان مما يدل على ثبات أداة الدراسة

ومنه نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناه لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات يجب أولا أن نتعرف طبيعة توزيع البيانات العينة وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لاختبار الأدوات إحصائية المعلميه وغير المعلمية

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف سمرنوف)

اختبار كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أملا

جدول رقم (3-6) يبين اختبار التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov)

العنوان	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة sig
حرص البنوك التجارية في توفي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة:	0,1200	0,200*
الخصائص النوعية الأساسية	0,1420	0.150
الخصائص الثانوية	0,0910	0.539

المصدر : من خلال الاستبيان

قاعدة : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اكبر من 0.05 فان البيانات تتبع توزيع طبيعي

ومن خلال الجدول رقم (3-6): نجد أن مستوى الدلالة sig اكبر من (0.05) لكل محور من محاور الاستبيان، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه لاختبار الفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعملية.

كما قام الطالب بتفريغ بيانات الاستبيان وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)(SPSS Statistics V20)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث قامت الطالب باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة..

- اختبار ألفا كرونباخ : لقياس ثبات المقياس
- معال الارتباط بيرسون : لقياس صدق عبارات المقياس
- اختبار(Kolmogorov-Smirnov): لمعرفةنوع توزيع البيانات (هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا)
- اختبار(One Sample T test) للعينة الواحدة
- المتوسط الحسابي . الانحراف المعياري . المدى

تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة الميدانية

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الاستبيان

للاختبار الفرضية : نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة من خلال تحليل عبارات المحور باستخدام :

اختبار(One Sample T test) للعينة الواحدة لمعرفة ايجابية أو سلبية العبارة : حيث تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها (إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية) وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها(إذا كانت القيمة المطلقة لـ المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية) .

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: المدى حيث نحدد طول الفئة: (3-1)/3= 0.6 لكل عبارة لتحديد مستوى موافقة أفراد العينة من خلال كل عبارة حيث نحصل على مجالات كما يلي:

جدول رقم (3-7): تحديد درجة الموافقة

مجال المتوسط الحسابي	من 01 إلى 1.66	من 1.66 إلى 2.32	من 2.32 إلى 3
درجة الموافقة	ضعيفة	متوسط	عالية

المصدر: من إعداد الطالبة

ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على اكبر قيمة متوسط في المحور

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور : حرص البنوك التجارية في توفي الخصائص النوعية

جدول رقم (3-8): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور حرص البنوك التجارية في توفي الخصائص النوعية

01	الرقم	العبـــــــــارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	مستوى الموافقة	الترتيب
		تعتمد إدارة البنك على المعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة(كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)	2,650	0,4830	4,583	0,000	عالية	02
		يتم الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها	2,350	0,7690	5,342	0,000	عالية	04
		استخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات	2,650	0,4830	4,583	0,000	عالية	03
		تزود التقارير المالية الإدارة بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار	2,750	0,4380	3,606	0,000	عالية	01
	الكلي		2,600	0,3780	6,676	0,000	عالية	

المصدر: من خلال الاستبيان

قيمة t المجدولة: 2.353 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 39

من خلال الجدول نجد:

احتلت الفقرة رقم: (4) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ : 2,75 وانحراف معياري 0,438 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 3,606 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (4)ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تزود التقارير المالية الإدارة بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار.

احتلت الفقرة رقم: (1) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ : 2,65 وانحراف معياري 0,483 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 4,583 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (1) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تعتمد إدارة البنك على المعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة(كالقرارات الاستثمارية والائتمانية).

احتلت الفقرة رقم: (3) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ : 2,65 وانحراف معياري 0,483 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 4,583 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (3) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن استخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات.

احتلت الفقرة رقم: (2) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ : 2,35 وانحراف معياري 0,769 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 5,342 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (2)ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يتم الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها

اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الصفرية H0: لا تحرص البنوك على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية عند مستوى الدلالة 0.05

الفرضية البديلة H1: تحرص البنوك على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية عند مستوى الدلالة 0.05

والقاعدة في الرفض والقبول هي إذا كانت قيمة 'T' المحسوبة أكبر من قيمة 'T' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (39)فإننا نرفض H0 ونقبل H1

جدول رقم (3-9): اختبار الفرضية الأولى

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	درجة الموافقة
حرص على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية		2,6000	0,378930	عالي

البيان	t المحسوبة Test Value = 2	t الجدولية	(Sig-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H0	H1
الكلي	6,676	2.353	0,000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار t لأجمالي المحور الأول بلغت: 6.676 وهو اكبر من t الجدولية والتي تقدر ب(2.353)، وهذا ما يدل على جميع الخصائص دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، أي أن أفراد العينة يوافقون على تأثير الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك محل الدراسة، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H0، وقبول الفرضية البديلةH1، أي تحرص البنوك على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية عند مستوى الدلالة 0.05.

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور: أثر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك:

أولا: خاصية قابلية للفهم

جدول رقم (3-10): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات خاصية قابلية للفهم

	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	مستوى الموافقة	الترتيب
خاصية قابلية للفهم		تتوفر لدى البنك معلومات نوعية تتميز بدرجة عالية من الوضوح	2,400	0,4961	7,649	0,000	عالي	03
		يستطيع المستفادين من التقارير المالية الذين لهم قدرة عالية معقول من الدراية و الفهم المحاسبي التعامل مع التقارير المالية والاستفادة منها	2,450	0,5524	6,297	0,000	عالي	02
		إن فهم التقارير المالية يساعد في تسهيل عملية اتخاذ القرار	2,675	0,5256	3,911	0,000	عالي	01
		إن التقارير المالية تقدم معلومات تتسم بالسلاسة وسهولة الفهم	2,350	0,6622	6,208	0,000	عالي	04
الكـــــــــلي			2,4688	,31105 0	10,802	0,000	عالي	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

قيمة t المجدولة : 2.353 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 39

من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم: (7) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ : 2,675 وانحراف معياري 0,5256، وبلغت القيمة T المحسوبة : 3,911 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (7) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن فهم التقارير المالية يساعد في تسهيل عملية اتخاذ القرار.

احتلت الفقرة رقم: (6) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ :2,45 وانحراف معياري 0,552، وبلغت القيمة T المحسوبة : 6,297 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (6)ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي على أن يستطيع المستفادين من التقارير المالية الذين لهم فدرة عالية معقول من الدراية و الفهم المحاسبي التعامل مع التقارير المالية والاستفادة منها.

احتلت الفقرة رقم: (5) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ : 2,4 وانحراف معياري 0,4961، وبلغت القيمة T المحسوبة : 7,649 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (5) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تتوفر لدى البنك معلومات نوعية تتميز بدرجة عالية من الوضوح.

احتلت الفقرة رقم: (8) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ: 2,35 وانحراف معياري 0,6622، وبلغت القيمة T المحسوبة: 6,208 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (8) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن التقارير المالية تقدم معلومات تتسم بالسلاسة وسهولة الفهم.

وبصفة عامة من خلال إجمالي فقرات خاصية قابلية للفهم نجد :

متوسط الحسابي لأجمالي عبارات المحور تشخيص المعرفة بلغ 2.4688 وانحراف معياري 0.31105 أن القيمة الإحصائية لاختبار t بلغ : 10.802 وهو اكبر من t الجدولية هذا ما يدل على أن المحور دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) أي أن أفراد العينة يوافقون على يوجد مستوى عالي لأثر خاصية قابلية للفهم على جودة التقارير المالية.

ثانيا : خاصية الإفادة

جدول رقم (3–11): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات: خاصية الإفادة

	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	مستوى الموافقة	الترتيب
خاصية الافادة	9	إن لفائدة المعلومات المحاسبية أهمية وأثر في اتخاذ القرارات المناسبة	2,525	0,5057	5,940	0,000	عالي	02
	10	إن المنفعة للقرار المناسب باستخدام المعلومات هي القاعدة العامة لأهمية المعلومات المحاسبية لدى البنك	2,425	0,6360	5,718	0,000	عالي	03
	11	المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومة الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات	2,625	0,4903	4,837	0,000	عالي	01
	12	إن تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية مهمة لاتخاذ القرارات بحيث يجب أن تكون المنفعة من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها	2,350	0,6622	6,208	0,000	عالي	04
الكـــــــــلي			2,4813	0,41366	7,931	0,000	عالي	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

قيمة t المجدولة : 2.353 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 39

من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم: (11) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 2,625 وانحراف معياري 0,4903، وبلغت القيمة T المحسوبة: 4,837 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (11) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومة الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

احتلت الفقرة رقم: (9) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ : 2,525 وانحراف معياري 0,5057، وبلغت القيمة T المحسوبة : 5,94 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (9) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن لفائدة المعلومات المحاسبية أهمية وأثر في اتخاذ القرارات المناسبة.

احتلت الفقرة رقم: (10) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ : 2,425 وانحراف معياري 0,636، وبلغت القيمةT المحسوبة: 5,718 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (10) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن المنفعة للقرار المناسب باستخدام المعلومات هي القاعدة العامة لأهمية المعلومات المحاسبية لدى البنك.

احتلت الفقرة رقم: (12 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ: 2,35 وانحراف معياري 0,6622، وبلغت القيمة T المحسوبة: 6,208 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (12) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية مهمة لاتخاذ القرارات بحيث يجب أن تكون المنفعة من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها.

وبصفة عامة من خلال إجمالي فقرات خاصية الإفادة نجد :

متوسط الحسابي لأجمالي عبارات المحور تشخيص المعرفة بلغ 2.4813 وانحراف معياري 0.41366 أن القيمة الإحصائية لاختبار t بلغ : 7.931 وهو اكبر من t الجدولية هذا ما يدل على أن المحور دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) أي أن أفراد العينة يوافقون على انه يوجد مستوى عالي لأثر خاصية الإفادة على جودة التقارير المالية.

ثالثا : الملائمة

جدول رقم (3–12): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات : خاصية الملائمة

	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.	مستوى الموافقة	الترتيب
خاصية الافادة	13	إن المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية دقيقة لاتخاذ القرارات	2,425	0,5943	6,119	0,000	عالي	02
	14	تعتمد إدارة البنك على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة (كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)	2,425	0,6360	5,718	0,000	عالي	03
	15	تتصف المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات بالملائمة من حيث التوقيت	2,475	0,5986	5,547	0,000	عالي	01
	16	إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية	2,425	0,6751	5,387	0,000	عالي	04
الكـــــــــلي			2,4375	0,48947	7,268	0,000	عالي	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

قيمة t الجدولة : 2.353 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 39

من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم: (15) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 2,475 وانحراف معياري 0,5986، وبلغت القيمة T المحسوبة: 5,547 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (15)ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تتصف المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات بالملائمة من حيث التوقيت.

احتلت الفقرة رقم: (13) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ: 2,425 وانحراف معياري 0,5943، وبلغت القيمة T المحسوبة: 6,119 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (13) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية دقيقة لاتخاذ القرارات.

احتلت الفقرة رقم: (14) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ : 2,425 وانحراف معياري 0,636، وبلغت القيمة T المحسوبة: 5,718 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (14) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تعتمد إدارة البنك على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة (كالقرارات الاستثمارية والائتمانية).

احتلت الفقرة رقم: (16) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ : 2,425 وانحراف معياري0,6751، وبلغت القيمة T المحسوبة: 5,387 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (16)ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

وبصفة عامة من خلال إجمالي فقرات خاصية الملائمة نجد :

متوسط الحسابي لأجمالي عبارات المحور تشخيص المعرفة بلغ 2.4375وانحراف معياري 0.48947 أن القيمة الإحصائية لاختبار t بلغ: 7.265 وهو اكبر من t الجدولية هذا ما يدل على أن المحور دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) أي أن أفراد العينة يوافقون على انه يوجد مستوى عالي لأثر خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية.

رابعا: خاصية الموثوقية

جدول رقم (3-13): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات : خاصية الموثوقية

	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	مستوى الموافقة	الترتيب
خاصية الافادة	17	إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للبنك في فترة معينة بصدق	2,375	0,66750	5,922	0,0000	عالي	03
	18	يتوفر في التقارير المالية قدرا كافيا من الموضوعية	2,575	0,63600	4,226	0,0000	عالي	02
	19	لا يجب أن تحتوي التقارير المالية غلى معلومات وهمية أو خاطئة	2,600	0,59050	4,284	0,0000	عالي	01
	20	تتسم التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز	2,175	0,71210	7,328	0,0000	متوسط	04
الكـــــــــلي			2,4313	0,49670	7,241	0,0000	عالي	

قيمة ت المجدولة : 2.353 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 39

من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم: (19) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 2,6 وانحراف معياري 0,5905، وبلغت القيمة T المحسوبة: 4,284 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (19) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن لا يجب أن تحتوي التقارير المالية غلى معلومات وهمية أو خاطئة.

احتلت الفقرة رقم: (18) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ: 2,575 وانحراف معياري 0,636، وبلغت القيمة T المحسوبة: 4,226 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (18)ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يتوفر في التقارير المالية قدرا كافيا من الموضوعية.

احتلت الفقرة رقم: (17) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ: 2,375 وانحراف معياري 0,6675، وبلغت القيمة T المحسوبة: 5,922 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (17) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للبنك في فترة معينة بصدق.

احتلت الفقرة رقم: (20) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ: 2,175 وانحراف معياري 0,7121، وبلغت القيمةT المحسوبة:7,328 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (20) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى متوسط على أن تتسم التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز.

وبصفة عامة من خلال إجمالي فقرات خاصية الموثوقية نجد:

متوسط الحسابي لأجمالي عبارات المحور تشخيص المعرفة بل غ 2.4313 وانحراف معياري 0.4967 أن القيمة الإحصائية لاختبار t بلغ: 7.241وهو اكبر من t الجدولية هذا ما يدل على أن المحور دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) أي أن أفراد العينة يوافقون على انه يوجد مستوى عالي لأثر خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية.

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية H0: لا توثر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

الفرضية البديلة H1: توثر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية

والقاعدة الرفض والقبول هي إذا كانت قيمة ' T' المحسوبة اكبر من قيمة ' T' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (39)فإننا نرفض H0 ونقبل H1

جدول رقم (3-14):اختبار الفرضية الثانية

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	درجة الموافقة	t) المحسوبة Test Value = 2
1	خاصية قابلية للفهم	2,4688	0,31105	عالي	10,802
2	خاصية الإفادة	2,4813	0,41366	عالي	7,931
3	خاصية الملائمة	2,4375	0,48947	عالي	7,268
4	خاصية الموثوقية	2,4313	0,49674	عالي	7,241
الكلي		2,4547	0,34841	عالي	9,899

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار t لأجمالي خصائص النوعية الأساسية بلغت: 9.889 وهو اكبر من t الجدولية والتي تقدر ب(2.353)، وهذا ما يدل على جميع الخصائص دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، أي أن أفراد العينة يوافقون على تأثير الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك محل الدراسة، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفريةH0،وقبول الفرضية البديلة H1، أي توثر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات محور : أثر الخصائص الثانوية على جودة التقارير المالية للبنوك

أولا: خاصية الثبات

جدول رقم (3-15): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات خاصية الثبات

	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	الدلالة Sig. مستوى	مستوى الموافقة	الترتيب
خاصية الثبات	21	إن الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أثر اتساقا	2,475	0,5541	5,421	0,000	عالي	04
	22	يجب على البنك الالتزام بثبات الطرق والأسس المحاسبية	2,550	0,5038	6,904	0,000	عالي	02
	23	إن الثبات في استخدام الطرق والأسس المحاسبية يسمح بإمكانية مقارنة المعلومة المحاسبية من فترة إلى أخرى	2,575	0,5006	7,264	0,000	عالي	01
	24	يجب الإفصاح عن أي تغير في المبادئ والطرق المحاسبية	2,500	0,5547	5,701	0,000	عالي	03
الكـــــــلي			2,5250	0,41138	8,071	0,000	عالي	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

قيمة t المجدولة : 2.353 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 39

من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم: (23) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ : 2,575 وانحراف معياري 0,5006 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 7,264 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (23)ذات دلالة إحصائيق وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن الثبات في استخدام الطرق والأسس المحاسبية يسمح بإمكانية مقارنة المعلومة المحاسبية من فترة إلى أخرى.

احتلت الفقرة رقم: (22) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ : 2,55 وانحراف معياري 0,5038 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 6,904 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (22) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يجب على البنك الالتزام بثبات الطرق والأسس المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم: (24) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ : 2,5 وانحراف معياري 0,5547 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 5,701 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (24) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يجب الإفصاح عن أي تغير في المبادئ والطرق المحاسبية.

احتلت الفقرة رقم: (21) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ : 2,475 وانحراف معياري 0,5541 ، وبلغت القيمة T المحسوبة : 5,421 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (21) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن إن الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أثر اتساقا.

وبصفة عامة من خلال إجمالي فقرات خاصية الثبات نجد:

متوسط الحسابي لأجمالي عبارات المحور تشخيص المعرفة بلغ 2.5250 وانحراف معياري 0.4113 أن القيمة الإحصائية لاختبار t بلغ : 8.071 وهو اكبر من tالجدولية هذا ما يدل على أن المحور دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) أي أن أفراد العينة يوافقون على يوجد مستوى عالي لأثر خاصية الثبات على جودة التقارير المالية.

أولا: خاصية القابلية للمقارنة

جدول رقم (3–16): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات خاصية القابلية للمقارنة

	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	مستوى الموافقة	الترتيب
خاصية الثبات	25	تساعد المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغض المقارنة	2,525	0,6400	5,188	0,000	عالي	02
	26	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المالية المحاسبية غلى قياس الالتزامات وحقوق الملكية في البنوك	2,700	0,4641	9,539	0,000	عالي	01
	27	يقوم البنك بمقارنة النتائج الفعلية للأنشطة ومقارنتها من فترة إلى أخرى	2,475	0,5541	5,421	0,000	عالي	04
	28	تساعد خاصية بمقارنة للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع البنوك أخرى	2,5000	0,64051	4,937	0,000	عالي	03
الكــــــــلي			2,5500	0,43190	8,054	0,000	عالي	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

قيمة t المجدولة : 2.353 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 39

من خلال الجدول نجد :

احتلت الفقرة رقم: (26) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ: 2,7 وانحراف معياري 0,4641، وبلغت القيمة T المحسوبة : 9,539 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (26)ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المالية المحاسبية غلى قياس الالتزامات وحقوق الملكية في البنوك.

احتلت الفقرة رقم: (25) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ: 2,525 وانحراف معياري 0,64، وبلغت القيمة T المحسوبة : 5,188 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (25) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تساعد المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغض المقارنة.

احتلت الفقرة رقم: (28) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ: 2,5 وانحراف معياري 0,64051، وبلغت القيمة T المحسوبة : 4,937 وهي اكبر من القيمة T الجدولية، مما يعني الفقرة (28) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن تساعد خاصية بمقارنة للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع البنوك أخرى.

احتلت الفقرة رقم: (27) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ : 2,475 وانحراف معياري 0,5541، وبلغت القيمة T المحسوبة: 5,421 وهي اكبر من القيمة T الجدولية ، مما يعني الفقرة (27) ذات دلالة إحصائية وايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون و بمستوى عالي على أن يقوم البنك بمقارنة النتائج الفعلية للأنشطة ومقارنتها من فترة إلى أخرى

وبصفة عامة من خلال إجمالي فقرات القابلية للمقارنة نجد:

متوسط الحسابي لأجمالي عبارات المحور تشخيص المعرفة بلغ 2.5500 وانحراف معياري 0.43190 أن القيمة الإحصائية لاختبار t بلغ : 8.054 وهو اكبر من t الجدولية هذا ما يدل على أن المحور دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) أي أن أفراد العينة يوافقون على يوجد مستوى عالي لأثر خاصية القابلية للمقارنة على جودة التقارير المالية.

اختبار الفرضية الثالثة :

الفرضية الصفرية H0: لا توثر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

الفرضية البديلة H1: توثر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

والقاعدة الرفض والقبول هي إذا كانت قيمة ' T' المحسوبة اكبر من قيمة ' T' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (39)فإننا نرفض H0 ونقبل H1

جدول رقم (3–17): اختبار الفرضية الثالثة

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	درجة الموافقة	t المحسوبة Test Value = 2
	خاصية الثبات	2,5250	0,41138	عالي	8,071
	خاصية قابلية للفهم	2,5500	0,43190	عالي	8,054
الكلي		2,5375	0,35604	عالي	9,548

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية لاختبار t لأجمالي خصائص النوعية الأساسية بلغت: 9.548 وهو اكبر من t الجدولية والتي تقدر ب(2.353، وهذا ما يدل على جميع الخصائص دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، أي أن أفراد العينة يوافقون على تأثير الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك محل الدراسة، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفريةH0، وقبول الفرضية البديلةH1، أي توثر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى أهم النتائج وذلك في النقاط التالية:

- تم الإجماع على ضرورة توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية وجعلها أكثر إفادة لمختلف مستخدميها.
- من خلال التحليل نتائج الفرضية الأولى: والمتعلقة بحرص البنوك التجارية في المسيلة على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية، نستنتج أم هذه البنوك تحرص فعلا على توفير الخصائص النوعية على تقاريرها المالية.
- من خلال نتائج الفرضية الثانية: والمتعلقة بأثر الخصائص النوعية الأساسية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية، نستنتج أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثر على جودة التقارير المالية.
- من خلال الفرضية الثالثة و النتائج المتحصل عليها نستنتج أن الخصائص النوعية الثانوية لها أثر على جودة التقارير المالية.

الخاتمة

الخاتمة

النوعية هي التي تجعل المعلومة سلعة جذابة لاتخاذ القرارات ومدى فائدتها، ولذلك فإن الفائدة التي تحملها المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين هي من أهم أهدافها، وبالتالي فإن البنوك التجارية تسعى إلى تلبية متطلبات مستخدميها من خلال الدراسة النظرية والعرض التوضيحي السابق كخصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية للبنوك، ونتائج التحليل والدلالات الإحصائية للآراء فئات أفراد العينة نتوصل إلى النتائج التالية:

- تتمثل التقارير المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة البنك، فمن خلالها يمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للبنك وما حققته من نتائج.
- أصبحت التقارير المالية الأساسية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة لطلب على المعلومات المحاسبية من قبل مختلف الأطراف المعتمد عليها في اتخاذ القرارات، الأمر الذي أوجب ضرورة إعداد تقارير مالية إضافية إلى جانب التقارير المالية الأساسية.
- لقد أثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية وبين كفاءتها و ملاءمتها في اتخاذ القرارات.
- حرص البنوك على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة.
- تساهم الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.
- تساهم الخصائص النوعية الفرعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية.

التوصيات :

بعد تحققنا من إمكانية مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عمى جودة التقارير المالية، فإننا نوصي بما يلي :

- الاستفادة من وسائل الانترنت في توصيل المعلومات، وفي ظل الثورة التقنية يمكن توفير التقارير الدورية أو أي معلومات بتكاليف أقل مقابل منافع عالية.
- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية الخاصة بقياس جودة المعلومات المحاسبية وأثارها على جودة التقارير المالية في قطاعات أخرى غير مبحوثة.
- أن تقوم البنوك بزيادة المعرفة والإطلاع لموظفيها عمى معايير المحاسبة الدولية.

- ضرورة القيام بتحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية.

ضرورة قيام البنك المركزي بعقد المؤتمرات والدورات العلمية لتثقيف معدي التقارير المالية في أهمية توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية.

المراجع المعتمدة في الدراسة

قائمة المراجع:

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب:

- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، كلية التجارة الجامعية، الإسكندرية، السنة2003.2004.
- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، دار نشر للثقافة، الإسكندرية، 2008.
- كمال الدين الدهراوي وسمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، مصر، الإسكندرية، 2002.
- الصبان جمعه، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997.
- حسين قاضي مأمون حمادة، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2002.
- رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية، جامعة حلب، جامعة عمان، الطبعة الأولى، السنة 2005.
- رضوان حلوة حنان وأسامة الحارس وفوز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، لسنة2004.
- سيد عطاء الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة2009.
- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض والتحليل، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،2000.
- طارق عبد العال حمادة، **التقارير المالية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، كلة التجارة، جامعة عين الشمس، الاسكندرية، لسنة2006
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيق، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، لسنة2000.
- عبد الغفار الحنفي و عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، سنة 2003-2004.

- مطر اخرون: نظرية المحاسبة اقتصاد المعلومات، الأردن، عمان، 1996،ص15.
- محمد جمال علي الهلالي وعبد الرزاق شحاذة، **محاسبة المؤسسات المالية للبنوك وشركات التأمين** ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المالية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، لسنة2009.

الرسالات الجامعية:

- بن عيشي عمار وعمري سامي، **تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** ، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة.
- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2008-2009
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الاولى، دار الثقافة، عمان،2009.
- أحمد لعماري، تطور نظام المحاسبي المالي المصرفي لترشيد عملية اتخاذ القرار الإداري في ضل الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الدولة في علوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2002-2003.
- ادمون طارق ادمون جل، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، السنة2009.2010.
- أكرم يحي علي الشامي،أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، السنة الجامعية 2006.2007.

- العاني إيمان، البنوك التجارية والتحديات التجارة الالكترونية، المذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بنوك وتأمينات، قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007.
- بوفروعة سفيان، نظام المعلومات محاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع أناجوك فرع الطاهير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة المالية، قسنطينة، السنة الجامعية 2011.2012.
- دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصيدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية2012-2013.
- عدنان محمد محمد قاعود، دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة في محافظات غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، السنة الجامعية 2006.2007.
- فايز زاهد الشلتوني، مدى دلالة القوائم المادية كأداة الإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، دراسة تطبيقية بالقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير المحاسبة و التنمية، كلية التجارة الإسلامية بغزة، السنة الجامعية 2004-2005.
- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المصرف ودورها في ترشيد القرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، السنة الجامعية200.2006.
- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعي 2011-2012.
- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية2008-2009.
- خالد محمد عمر باديب، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، السنة الجامعية 2010.2011.

المجلات:

- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه المعايير الحاسبية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2 المجلد رقم46 يوليو، السنة2009.
- زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون،2009.
- علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، جامعة بغداد.
- كريم على كاظم الجوهر، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبيين والمدققين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون،2011.

محاضرة:

- زيد عائد مردان، جودة المعلومات المحاسبية، محاضرة في مادة المحاسبة، السنة2012.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- ROBERT, rédaction A. Rey, dictionnaire le petit robert , Déponne , 2eme Edition , paris1990
- Patrick boisselier, control de gestion, 2eme Edition, librairie Vuibert,2001

الملاحق

الملحق

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

التخصص المحاسبة و التدقيق

الاستبيان

المجيب/.....المحترم.

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإعداد الدراسة بعنوان

"أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية"

أضع بين أيديكم الاستبيان راجية من حضرتكم الإجابة على العبارات التي تتضمنها والتي ستؤدي إلى مساعدتي في تحقيق أهداف الدراسة، والخروج بتوصيات قد تخدم البحث العلمي، مع الإشارة أن المعلومات الواردة ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

المشرف : *د/ كتاب حياة*

الباحثة: *الغربي سماح*

يرجى التكرم بوضع الإشارة (**X**) في الخانة المناسبة للإجابة:

معلومات عامة عن المجيب:

1 **العمر**:

أقل من 25	من 25 إلى أقل من 30	من 30 إلى أقل من35	من 35 إلى أقل من40	40عام فأكثر

2 المؤهل العلمي:

بكالوريا	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	خاص

3 **التخصص**:

.....

4 سنوات الخبرة:

أقل من5 سنوات	5 سنوات – أقل من 10 سنوات	10 سنوات – أقل من 15 سنة	من 15سنة فأكثر

1 حرص البنوك التجارية في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقاريرها المالية المنشورة:

يرجئ وضع إشارة (**X**) أمام درجة الموافقة التي تمثل الواقع القائم في البنك الذي تعمل به في العبارات الواردة في الصفحات التالية:

الرقم	العبارات	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
-1-	تعتمد إدارة البنك على المعلومات المحاسبية أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة(كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)			
-2-	يتم الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها			
-3-	استخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية يؤدي إلى زيادة درجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات			
-4-	تزود التقارير المالية الإدارة بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار			

2 أثر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك:

1 **خاصية قابلية للفهم**: بمعنى أن تكون بسيطة و واضحة وخالية من التعقيد، مفهومة من جانب متخذ القرار.

الرقم	العبارات	غير موافق	موافق إلي حد ما	موافق
-5-	تتوفر لدى البنك معلومات نوعية تتميز بدرجة عالية من الوضوح			
-6-	يستطيع المستفادين من التقارير المالية الذين لهم فدرة عالية معقول من الدراية و الفهم المحاسبي التعامل مع التقارير المالية والاستفادة منها			
-7-	إن فهم التقارير المالية يساعد في تسهيل عملية اتخاذ القرار			
-8-	إن التقارير المالية تقدم معلومات تتسم بالسلاسة وسهولة الفهم			

2 -**خاصية الإفادة**: تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات إذا كان العائد أكبر من التكلفة

الرقم	العبارات	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
-9-	إن لفائدة المعلومات المحاسبية أهمية وأثر في اتخاذ القرارات المناسبة			
-10	إن المنفعة للقرار المناسب باستخدام المعلومات هي القاعدة العامة لأهمية المعلومات المحاسبية لدى البنك			
-11	المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومة الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات			
-12	إن تكلفة الحصول على المعلومات المحاسبية مهمة لاتخاذ القرارات بحيث يجب أن تكون المنفعة من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها			

3 -**خاصية الملائمة**: قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد التوقعات السابقة

الرقم	العبارات	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
-13	إن المعلومات التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية دقيقة لاتخاذ القرارات			
-14	تعتمد إدارة البنك على الملائمة أثناء القيام بأنشطتها وأعمالها المختلفة من اتخاذ القرارات المناسبة (كالقرارات الاستثمارية والائتمانية)			
-15	تتصف المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات بالملائمة من حيث التوقيت			
-16	إعداد البيانات المالية وفقا لملائمة المعلومات يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية			

4 **خاصية الموثوقية:** هي خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من أخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه

الرقم	العبارات	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
-17-	إن المعلومات المحاسبية تعرض بصورة صادقة الوضع المالي للبنك في فترة معينة			
-18-	يتوفر في التقارير المالية قدرا كافيا من الموضوعية			
-19-	لا يجب أن تحتوي التقارير المالية غلى معلومات وهمية أو خاطئة			
-20-	تتسم التقارير المالية بالحيادية وعدم التحيز			

3 أثر الخصائص الثانوية على جودة التقارير المالية للبنوك:

5-خاصية الثبات: الثبات في استخدام نفس الطرق المعتمدة لقياس وتوصيل المعلومات من فترة إلى أخرى

الرقم	العبارات	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
-21-	إن الثبات على طريقة معالجة واحدة يجعل المعلومة المحاسبية أثر اتساقا			
-22-	يجب على البنك الالتزام بثبات الطرق والأسس المحاسبية			
-23-	إن الثبات في استخدام الطرق والأسس المحاسبية يسمح بإمكانية مقارنة المعلومة المحاسبية من فترة إلى أخرى			
-24-	يجب الإفصاح عن أي تغير في المبادئ والطرق المحاسبية			

6. خاصية القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي في الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في المركز المالي

الرقم	السؤال	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
-25-	تساعد المعلومات المحاسبية في توفير بيانات فعلية لعدة فترات بغض المقارنة			
-26-	تساعد خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على قياس الالتزامات وحقوق الملكية في البنوك			
-27-	يقوم البنك بمقارنة النتائج الفعلية للأنشطة ومقارنتها من فترة إلى أخرى			
-28-	تساعد خاصية بمقارنة للمعلومات المحاسبية على المقارنة مع البنوك أخرى			

. ما مدى تأثير افتقار المعلومات المحاسبية للخاصية النوعية على جودة التقارير المالية والتي لم يتم ذكرها ضمن الأسئلة السابقة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وشكرا

الملحق رقم: (02)

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,0	5	12,5	12,5	12,5
	3,0	14	35,0	35,0	47,5
	4,0	11	27,5	27,5	75,0
	5,0	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤهل					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,0	6	15,0	15,0	15,0
	2,0	25	62,5	62,5	77,5
	3,0	3	7,5	7,5	85,0
	4,0	4	10,0	10,0	95,0
	5,0	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,0	8	20,0	20,0	20,0
	2,0	11	27,5	27,5	47,5
	3,0	13	32,5	32,5	80,0
	4,0	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q1					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,0	14	35,0	35,0	35,0
	3,0	26	65,0	65,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q2					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1,0	7	17,5	17,5	17,5
	2,0	12	30,0	30,0	47,5
	3,0	21	52,5	52,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q3					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,0	14	35,0	35,0	35,0
	3,0	26	65,0	65,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Q4					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2,0	10	25,0	25,0	25,0
	3,0	30	75,0	75,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1	40	2,650	0,4830	,0764
Q2	40	2,350	0,7696	,1217
Q3	40	2,650	0,4830	,0764
Q4	40	2,750	0,4385	,0693
QQتوفير الخصائص النوعية	40	2,6000	0,37893	,05991

One-Sample Test					
	Test Value = 2				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
Q1	-4,583	39	0,000	-,3500	-,504
Q2	-5,342	39	0,000	-,6500	-,896
Q3	-4,583	39	0,000	-,3500	-,504
Q4	-3,606	39	0,001	-,2500	-,390
QQتوفير الخصائص النوعية	-6,676	39	0,000	-,40000	-,5212

One-Sample Test		
	Test Value = 2	
	95% Confidence Interval of the Difference	
	Upper	
Q1	-,196	

Q2	-,404
Q3	-,196
Q4	-,110
توفير الخصائص النوعيةQQ	-,2788

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A5	40	2,400	0,4961	,0784
A6	40	2,450	0,5524	,0873
A7	40	2,675	0,5256	,0831
A8	40	2,350	0,6622	,1047
خ اساسية الاولى: قابلية الفهم	40	2,4688	0,31105	,04918

One-Sample Test					
	Test Value = 2				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
A5	-7,649	39	0,000	-,6000	-,759
A6	-6,297	39	0,000	-,5500	-,727
A7	-3,911	39	0,000	-,3250	-,493
A8	-6,208	39	0,000	-,6500	-,862
خ اساسية الاولى: قابلية الفهم	-10,802	39	0,000	-,53125	-,6307

One-Sample Test		
	Test Value = 2	
	95% Confidence Interval of the Difference	
	Upper	
A5	-,441	

A6	-,373
A7	-,157
A8	-,438
خ أساسية الأولى: قابلية الفهم	-,4318

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
B9	40	2,525	0,5057	,0800
B10	40	2,425	0,6360	,1006
B11	40	2,625	0,4903	,0775
B12	40	2,350	0,6622	,1047
خ اساسية الثانية : الافادة	40	2,4813	0,41366	,06541

One-Sample Test					
	Test Value = 2				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
B9	-5,940	39	0,000	-,4750	-,637
B10	-5,718	39	0,000	-,5750	-,778
B11	-4,837	39	0,000	-,3750	-,532
B12	-6,208	39	0,000	-,6500	-,862
خ اساسية الثانية : الافادة	-7,931	39	0,000	-,51875	-,6510

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
C13	40	2,425	0,5943	0,0940
C14	40	2,425	0,6360	0,1006
C15	40	2,475	0,5986	0,0946
C16	40	2,425	0,6751	0,1067
CCC3	40	2,4375	0,48947	0,07739

One-Sample Test						
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
C13	-6,119	39	0,000	-,5750	-,765	-,385
C14	-5,718	39	0,000	-,5750	-,778	-,372
C15	-5,547	39	0,000	-,5250	-,716	-,334
C16	-5,387	39	0,000	-,5750	-,791	-,359
CCC3	-7,268	39	0,000	-,56250	-,7190	-,4060

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
D17	40	2,375	0,6675	0,1055
D18	40	2,575	0,6360	0,1006
D19	40	2,600	0,5905	0,0934
D20	40	2,175	0,7121	0,1126
DDD4	40	2,4313	0,49674	0,07854

One-Sample Test						
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
D17	-5,922	39	0,000	-,6250	-,838	-,412
D18	-4,226	39	0,000	-,4250	-,628	-,222
D19	-4,284	39	0,000	-,4000	-,589	-,211
D20	-7,328	39	0,000	-,8250	-1,053	-,597
DDD4	-7,241	39	0,000	-,56875	-,7276	-,4099

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
F21	40	2,475	0,5541	0,0876
F22	40	2,550	0,5038	0,0797
F23	40	2,575	0,5006	0,0792
F24	40	2,500	0,5547	0,0877
FFFF1111	40	2,5250	0,41138	0,06504

One-Sample Test						
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
F21	5,421	39	0,000	0,4750	0,298	0,652
F22	6,904	39	0,000	0,5500	0,389	0,711
F23	7,264	39	0,000	0,5750	0,415	0,735
F24	5,701	39	0,000	0,5000	0,323	0,677
FFFF1111	8,071	39	0,000	0,52500	0,3934	0,6566

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
G25	40	2,525	,6400	,1012
G26	40	2,700	,4641	,0734
G27	40	2,475	,5541	,0876
G28	40	2,5000	,64051	,10127
GGGG2	40	2,5500	,43190	,06829

One-Sample Test						
	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
G25	5,188	39	,000	,5250	,320	,730
G26	9,539	39	,000	,7000	,552	,848
G27	5,421	39	,000	,4750	,298	,652
G28	4,937	39	,000	,50000	,2952	,7048
GGGG2	8,054	39	,000	,55000	,4119	,6881

ملخص الدراسة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على التقارير المالية للبنوك التجارية، ولتحقيق ذلك فقد اعتمدنا منهجا تحليليا وصفيا قسمت بموجبه الدراسة إلى قسمين:

الإطار النظري: وتناولنا خلاله فصلين الفصل الأول كان للمعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية، أما الفصل الثاني فخصص لجودة التقارير المالية في البنوك التجارية.

الإطار التطبيقي: وقدم من خلاله الدراسة الميدانية، فقد تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بالموضوع الدراسة، حيث تم توزيع (45) استبيان على عينة الدراسة المتمثلة في المديرين الماليين والمحاسبين وعاملين في البنك، تم استرجاع (40) استبيان، ما يعادل نسبة (88.88%) وقد تم تفريغ هذه البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، واستخدام الاختبارات والمعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدراسة.

فكانت أهم ما توصلت إليه الدراسة إن هناك تأثير للخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

Abstract:

This research aimed at the impact of qualitative characteristics of accounting information on the financial reporting of commercial banks, to achieve that we have adopted an analytical and descriptive study, which was divided into two parts:

The theoretical framework: was about in two chapters, the first one was about the accounting informations and the quality characteristics, while the second chapter was about the quality of financial reporting in the commercial banks.

Applied framework: presented the field study, which we used in it the questionnaire to collect the data of the subject study, where were distributed (45) questionnaire to a sample study of financial and accounting managers and employees in the bank, it has been retrieved (40) questionnaire, the equivalent ratio (% 88.88), this data has been unloaded and analyzed by using the SPSS statistical program, the appropriate tests and treatments in order to reach the study and to achieve results were used.

the most important finding is this study that there was an influence of the quality characteristics primary and secondary accounting information on the quality of financial reporting, as demonstrated by numerous studies on the quality of accounting information and its impact on decision-making, that there was a direct correlation between the quality of accounting information and the efficiency and relevance in decision-making.